جـامعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

"العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية"

(دراسة ميدانية "إختبارية")

"The Relationship between Financial Performance and Financial Compensations Granted to the Chief Executive Officer (CEO) in Jordanian Commercial Banks"

(Applied Empirical Study)

إعداد الطالب

مهند سمير حسين القراعين

الرقم الجامعي 401420021

إشراف

أ.د. محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون أول 2016

تفـويـض

أنا الموقع أدناه "مهند سمير حسين القراعين" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: مهند سمير حسين القراعين

التوقيع:

التاريخ: 2016/12/04

قـرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

"العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية"

(دراسة ميدانية "إختبارية")

وأُجيزت بتاريخ 2016/12/03

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
أ.د. محمد مطر	مشرفا ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	....
د. عبدالرحيم االقدومي	عضوا داخليا	جامعة الشرق الأوسط	....
د. هيثم مبيضين	عضواً خارجياً	جامعة الإسراء	....

شكـــــــــر وتقديـــــــــر

ولو أنني أوتيت كل بلاغة | وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول إلا مقصرا | ومعترفا بالعجز عن واجب الشكر

أشكر الله عز وجل أن وفقني لإكمال هذا البحث العلمي فله الحمد على جزيل فضله وإنعامه, ثم الشكر موصول لأهل الفضل إعترافا بفضلهم وتقديرا لجهودهم وسعيهم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير ووافر الإمتنان إلى أستاذي القدير **الأستاذ الدكتور/ محمّد مطر** على ما بذله من جهد متواصل ودءوب, وما قدمه من توجيه سليم ورأي سديد لمساعدتي في تخطي الكثير من الصعاب, فجزاه الله عني خير الجزاء وأمده بدوام الصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الشرق الأوسط وأخص بالذكر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة على ما قدموه لي من جهد ومعرفة ومساعدة علمية, فلهم خالص الشكر والتقدير.

كما أتقدم بشكري لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

الإهـــــــداء

إلى قدوتي الأولى وعزوتي في الحياة, إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود, إلى سبب فخري ورفعتي في هذه الحياة ..... أبي العزيز أدامه الله ذخرا لي

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها, وحضنتني أحشاؤها قبل يديها, إلى شجرتي التي لا تذبل, إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين ..... أمي الحبيبة حفظها الله

إلى سندي في هذه الحياة وأجمل ما في ذكرياتي والدرر المصونة
إخواني وأخواتي حفظهم الله

إلى كل من وقف معي من أصدقائي

لهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ,,,

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص باللغة العربية

العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالب:

مهند سمير حسين القراعين

بإشـــراف

أ.د محمد مطر

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية، ويمثل مجتمع الدراسة كافة البنوك التجارية ضمن القطاع المالي المدرجة في بورصة عمان، وتم اختيار المصارف المستمرة والتي تتوفر بياناتها المالية خلال فترة الدراسة الممتده ما بين عام (2011-2015) وتمثلت عينة الدراسة بـ (13) بنكاً تجاريا أي نفس مجتمع الدراسة وذلك لسبب صغر حجم هذا المجتمع.

ولتحقيق أهداف الدراسة إعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة إختبارية تقوم على بيانات فعلية مستخلصة من التقارير المالية المنشورة في بورصة عمان للفترة الواقعة بين (2011-2015)، وتم قياس الأداء المالي من خلال المتغيرات المستقلة التالية (العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، والعائد على السهم).

ولتحليل بيانات الدراسة وإختبار فرضياتها تم إستخدام أدوات ومؤشرات الإحصاء الوصفي كالوسط الحسابي والإنحراف المعياري, وذلك بالإضافة إلى أساليب إحصائية أخرى مثل: تحليل التوزيع الطبيعي, تحليل الإرتباط المتعدد بين متغيرات الدراسة بموجب مصفوفة إرتباط بيرسون, إختبار Durbin – Watson

لإختبار مشكلة التداخل الخطي ومشكلة الإرتباط الذاتي, وتحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للأداء المالي المتمثل بكل من المتغيرات المستقلة التالية (العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، والعائد على السهم) مجتمعة ثم كل منها على حدة مع المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لحجم المزايا المالية الممنوحة له في البنوك التجارية الأردنية.

وأوصت الدراسة بضرورة النظر للمزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين والسعي إلى الوصول إلى أسس ومعايير عادلة تحدد المزايا المالية التي تمنح للرؤساء التنفيذيين في البنوك التجارية تراعي الموازنة بين مصالحهم من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى. مع حث الباحثين على إجراء دراسات مستقبلية تركز على تقييم أثر العوامل الأخرى غير الأداء المالي التي تؤثر على هذه المزايا مثل: حجم البنك, المنافسة السوقية, الحوكمة وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي، البنوك التجارية الأردنية.

The Relationship between Financial Performance and Financial Compensations Granted to the Chief Executive Officer (CEO) in Jordanian Commercial Banks (Applied Empirical Study)

Prepared by:

Mohannad Samir Qarain

Supervised by:

Prof. Mohammad Matar

ABSTRACT

The study aimed to evaluate the relationship between financial performance and financial compensation granted to the Chief Executive Officer in Jordanian Commercial Banks. The study population represents all commercial banks within the financial sector Companies listed on the Amman Stock Exchange, which financial statements are available for during the study period between (2011-2015) and because of the small of this population the study sample consists of the whole population.

To achieve the study objectives, the researcher used descriptive statistical techniques such as the mean, standard deviation to analyze its data. He also used other statistical techniques such as: normal distribution test, person correlation matrix for multicollinearity, Durbin – Watson test for autocollinearity and multiple regression analysis to test the study hypotheses.

The study revealed that there is a significant statistical relationship between the financial performance of CEOs working in Jordanian Commercial Banks and the financial compensations granted to them.

According to the study's findings, the researcher recommended to put some fair and objective standards to be followed in determining CEOs compensations. This

will create a balance between these own interests on one hand and shareholders interests on the other hand.

He also recommended that other researchers should conduct studies about the effect of other variables such as: banks sizes, competition and governance on CEOs compensations.

Key words: financial performance, financial Compensation granted to the CEO, the Jordanian commercial banks.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1–1): المقدمة

(1–2): مشكلة الدراسة

(1–3): أسئلة الدراسة

(1–4): فرضيات الدراسة

(1–5): أهمية الدراسة

(1–6): أهداف الدراسة

(1–7): أنموذج الدراسة

(1–8): حدود الدراسة

(1–9): محددات الدراسة

(1–10): التعريفات والمصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

لقد انتشر مفهوم العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في الآونة الأخيرة، حيث إنتشرت الدراسات على نطاق واسع حول العالم فيما يخص هذا الجانب بإعتباره من القضايا الجدلية في عصرنا الحالي لعدم وجود أسس يتم إعتمادها في عملية منحها للرؤساء التنفيذيين الأمر الذي أدى إلى التداول في الدراسات والنظريات للتطرق إلى أفضل وسيلة يتم إتباعها لمنح مزايا عادلة تضمن الموازنة بين مصالح الرؤساء التنفيذيين من جهة والمساهمين من جهة أخرى. وقد إعتمدت أغلب الدراسات والأبحاث إلى حد كبير على نظرية الوكالة التي تشير إلى أن يترتب على الرئيس التنفيذي أن يمنح حصصاً في المنشأة من أجل التوفيق بشكل صحيح بين مصالحهم ومصالح المساهمين. ويفترض هذا المنظور بأن الرؤساء التنفيذيين والمساهمين غالبا ما يمتلكون أهدافا ومصالح متضاربة. وفقا لذلك ولضمان بأن الرؤساء التنفيذيين يصيغون الإستراتيجيات الموضوعة لتعظيم مصالح المساهمين تشمل خططَ المزايا المالية الممنوحة للرئيس التفيذي غالبا جزء كبير من خيارات الأسهم لضمان أن قرارات الرئيس التنفيذي تركز على أداء المنشأة وقيمتها.

حيث شهدت بورصة عمان حالة من التراجع في ادائها خلال السنوات السابقة بسبب ظهور حالات من الفساد داخل الكثير من الشركات المدرجة فيها نتيجة للتلاعب في الميزانيات الخاصة بها مما أدى إلى عدم إستقرار وتدني مؤشر البورصة وانعكاس ذلك على هبوط أسعار الأسهم وخسارة جزء كبير من قيمتها السوقية مما أدت بالتالي إلى تعثر البعض من الشركات المدرجة في البورصة. وقد ترتب على ذلك ضعف ثقة

المستثمرين فيها , حيث أشار الرئيس التنفيذي في تقرير الأداء الخاص ببورصة عمان لعام 2015 إلى إنخفاض الرقم العام لأسعار الأسهم بنسبة (1.35%) وانخفاض القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنسبة (0.8%) و (0.5%) على التوالي خلال العامين 2014 و 2015 (Amman Stock Exchange Performance, 2015). وكما ورد في التقرير السنوي الصادر عن هيئة مكافحة الفساد لعام 2014 والذي كشف عن أبرز قضايا الفساد المالي والإداري والسياسي حيث بلغ عدد القضايا المسجلة لدى الدائرة 151 قضية مختلفة في القطاعين العام والخاص التي تتعلق بسوء إستعمال السلطة والمساس بالمال العام والإحتيال والإختلاس والسرقة وغش وغسيل أموال. وقد إنعكست هذه الأحداث بشكل سلبي على المستثمرين, الأمر الذي أدى إلى إجبار الكثير منهم على إتخاذ قرارات ببيع الأسهم بخسارة كبيرة. وأصبحت بورصة عمان مكانا غير مرغوب به للإستثمار. مما استوجب على الإدارة أن تعمل على إقتراح ووضع حلول سريعة لتحسين الصورة العامة ولتعميق ثقة المساهمين بسوق عمان المالي, حيث أن ثقتهم تعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى تطوير الأسواق المالية. وتتمثل ثقتهم من خلال الاستخدام الأمثل لأموالهم وتوظيفها بطريقة تراعي مصالحهم ومنع سوء الإستخدام لها من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الخاصين بتلك المنشئات.

ولذلك تعتبر المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي من القضايا المعقدة والمثيرة للجدل لعدم وجود أساس أو معيار يدل على كيفية تحديد قيم هذه المزايا الممنوحة. إذ افتقرت الدراسات والنظريات القائمة إلى وجود شرح كامل لبعض البيانات المتعلقة بالأحداث والطرق المتبعة في عملية تحديد وتخصيص هذه المزايا (Frydman, 2010). فبينما يرى البعض بأن المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي لها علاقة بحجم الشركة أو

بخبرة ومؤهلات الرئيس الرئيس التنفيذي للشركة (Baker, 2002) و (Gabaix, 2013). يرى آخرون بأن لها علاقة بالربحية, مخاطر السوق, الإستحواذ, وفترة الخدمة (Buigut, 2015).

ويلقى موضوع المزايا التي تمنح للرؤساء التنفيذيين والعقود المبرمة معهم إهتماما متزايدا من قبل الباحثين في عصرنا الحاضر. ولعل من أبرز الشواهد على ذلك هو أن جائزة نوبل للإقتصاد لهذا العام (2016) قد منحت مناصفة لعالمي الإقتصاد الأمريكيين Heart و Holmstorm مكافأة لهما على تطوير (نظرية العقود) التي تضمنت مجموعة من الأسس تبنى عليها العقود المبرمة مع الرؤساء التنفيذيين. وقد اعترفا بأن وضع مثل هذه الأسس تعتبر عملية معقدة, إلا أن أهم مجالات تطويرها هو أن يتم تحديد المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي ليس بناء على أدائه في الأجل القصير وإنما على الأداء المتوقع منه في الأجل الطويل. (الملحق الإقتصادي للغد, سوق ومال بتاريخ 11 أكتوبر 2016).

ومن هذا المنطلق تبلورت فكرة هذه الدراسة لدى الباحث, التي جاءت بعنوان: "**العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية**". وقد تم حصر الجانب المالي لتوفر البيانات الخاصة به في القوائم المالية التي تساعد الباحث على القيام بدراسة موسعة ذات نتائج موضوعية, إذ أوجب القانون على البنوك الإفصاح عن المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي ضمن قوائمها المالية السنوية المنشورة والمتوفرة في بورصة عمان. (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك, 2016)

1-2 مشكلة الدراسة

نظراً لأهمية العمليات المصرفية داخل البنوك وكبر حجمها والحاجة إلى تشغيلها بالطريقة المثلى يدرك أصحاب رؤوس الأموال ضرورة تعيين الرئيس التنفيذي القائم على تطوير ووضع استراتيجيات لاتخاذ

القرارات والسيطرة على جميع العمليات التشغيلية والمصادر الخاصة بتلك البنوك. ومن المفترض أنّ يتقاضى الرئيس التنفيذي المزايا المالية بناءً على أداءه في تحقيق أهداف البنك ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة، بحيث تعتبر المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي من أهم القضايا التي تخضع للنقاش في عالم الأعمال والتي يهتم بها مساهمو الشركات وأصحاب المصالح, لما تحتويه من إختلاف في القابلية للفهم والتفسير وذلك لعدم وجود أسس وقواعد تحدد كيفية الطريقة المتبعة لمنحها والقيمة التي ينبغي الحصول عليها مقارنة بالأداء الخاص به من جهة والمنافع التي يحصل عليها المساهمون من جهة أخرى، الأمر الذي استدعى من الباحثين في جميع أنحاء العالم على إعداد دراسات متعددة لمحاولة معرفة آلية تحديد هذه المزايا والعوامل المؤثرة عليها. إلا أن النتائج حتى يومنا هذا ما زالت متضاربة ولم يتم الوصول إلى الآلية المناسبة لتحديد هذه المزايا. مثال على ذلك الدراسات التي قام بها كل من (2015) Bahl, (2015) Fallatah و Nulla (2014) حيث كانت نتائجهم ذات علاقة طردية مع الأداء المالي, حيث كلما ارتفعت نسبة الأداء المالي مقاسة بمؤشرات مختلفة إرتفعت قيمة المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي وذلك على عكس ما كشفت عنه دراسات (2015) Bussin, (2015) Olalekan و (2015) Cerasi التي توصلت إلى نتائج ذات علاقة عكسية بين كل من المزايا المالية الممنوحة التنفيذي مع الأداء المالي. وقد أدى تضارب هذه النتائج إلى زيادة التساؤلات فبعضها كان ذو علاقة إيجابية وبعضها ذو علاقة عكسية فيما يتعلق بموضوع الأداء المالي وعلاقته بالمزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين. إن السياسات المتبعة في منح المزايا المالية للرئيس التنفيذي تنص على أن تكون مرتبطة بالمنافع المقدمة لحملة الأسهم (Rankin, et.al p:202 2011), حيث يهتم المساهمون بأن يضعوا ثقتهم بالإدارة المناسبة التي ستوظف أموالهم بطريقة نزيهة بعيدا عن سوء الإستخدام, لذا فمن أهم الأسئلة المطروحة عادة من قبل المساهمين هو: هل المزايا المالية الممنوحة

للرئيس التنفيذي قد منحت له إعتمادا على الأداء الخاص به؟ وهل يستحق الرئيس التنفيذي تلك المزايا المالية المقدمة له ؟ وهل قدم الرئيس التنفيذي منافع اقتصادية للمساهمين مقابل هذه المزايا الممنوحة له؟ ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة, فالمساهمون يرغبون بمعرفة طبيعة العلاقة بين الأداء المالي للشركات المساهمة والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي. وفيما إذا كانت هذه المزايا المالية تُمنح بشكل عادل وموضوعي للرئيس التنفيذي مقابل منافع مالية مواءمة لحملة الأسهم. وحيث أن البنوك التجارية هي ربما الأكثر ملاءمة لتقصي جذور هذه المشكلة وذلك بسبب المزايا المالية الكبيرة التي يتقاضاها المديرون التنفيذيون فيها من جهة, وبحكم إلزام هذه البنوك بالإفصاح والإعلان عن تلك المزايا في تقاريرها المالية المنشورة من جهة أخرى, فقد إختار الباحث القطاع المصرفي مجالا لدراسته.

1-3 أسئلة الدراسة

إنطلاقا من مشكلة الدراسة يسعى الباحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي والأسئلة الفرعية المرتبطة به.

السؤال الرئيس:

1- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية (ROE) والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية؟

ب-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول (ROA) والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية؟

ت–هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على السهم (EPS) والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية؟

4–1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضيات التالية:

1– الفرضية الرئيسة الأولى (HO1): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ويرتبط بهذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية وهي:

أ– الفرضية الفرعية الأولى (HO1:1): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية (ROE) والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ب–الفرضية الفرعية الثانية (HO1:2): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول (ROA) و المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ت–الفرضية الفرعية الثالثة (HO1:3): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على السهم (EPS) والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

5-1 أهمية الدراسة

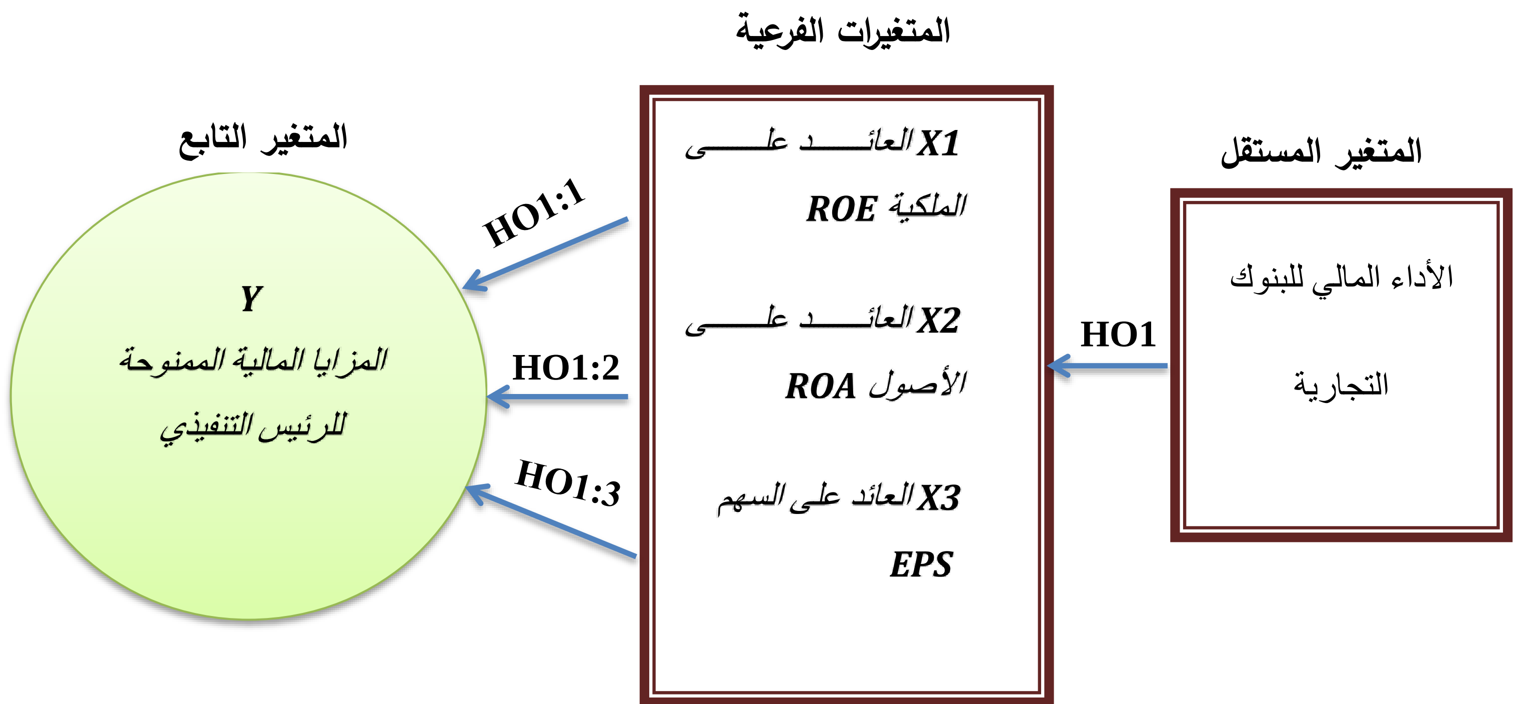
تنبع أهمية الدراسة من أنها وبالنتائج المتوقعة منها ستوفر بعض الأسس والمعايير العادلة التي يمكن الإسترشاد بها في تحديد المزايا المالية التي تمنح للرؤساء التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة بشكل عام وفي البنوك التجارية بشكل خاص, وذلك بالشكل الذي يحفظ أموال المستثمرين في تلك الشركلت من جهة, وليوفر حوافز مشجعة للمديريين التنفيذيين لتحسين آدائهم وسلوكهم من جهة أخرى, وبما يؤدي في نهاية الأمر أيضا إلى المواءمة في مراعاة مصالح المودعين, مصالح حملة الأسهم والمصالح الخاصة بالرئيس التنفيذي الحد من حالات الفساد المالي والإداري في تلك المنشآت التي قادت البعض منها إلى التعثر والفشل المالي.

6-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية بإعتبار الرئيس التنفيذي الرأس الهرمي داخل المؤسسة. وذلك بقصد الوقوف على مدى عدالة وموضوعية المزايا المالية التي يتقاضاها الرؤساء التنفيذيون العاملون فيها وذلك من خلال المواءمة بين المزايا المالية الممنوحة لهم من جهة وتعظيم ثروة المساهمين من جهة أخرى مما يحفظ حقوق المودعين. وذلك بالإسترشاد بمجموعة من المؤشرات المالية المتعارف عليها لقياس الأداء المالي ممثلة في هذه الدراسة بثلاثة مؤشرات هي: العائد على حقوق الملكية (ROE), العائد على الأصول (ROA), والعائد على السهم (EPS).

1-7 أنموذج الدراسة

يمثل الشكل (1) أنموذج الدراسة الذي يتألف من المتغير المستقل ممثلا بالأداء المالي للبنوك, والمتغيرات الضابطة (العائد على الملكية, العائد على الأصول, العائد على السهم) والمتغير التابع ممثلا للمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي, وسيقوم الباحث بإعتماد القوائم المالية المنشورة في بورصة عمان وتطبيق المغيرات التالية عليها:



الشكل (1) من إعداد الباحث

1-8 حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: تتحدد الدراسة الحالية بالفروع الرئيسية للبنوك التجارية الأردنية, والتي تتواجد في محافظة العاصمة عمّان.

2- الحدود البشرية: تتمثل بالرؤساء التنفيذيين CEOs للبنوك التجارية الأردنية.

3- الحدود الزمنية: تتراوح بالفترة الزمنية الواقعة بين 2011 – 2015.

4- الحدود الموضوعية: ستقوم الدراسة على المزايا المالية المعلن عنها في القوائم المالية دون التطرق إلى أي مزايا ثانوية.

9-1 محددات الدراسة

وجود عوامل أخرى خارج إطار هذه الدراسة قد تؤثر على المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي مثل: حجم البنك, المؤهلات العلمية والخبرة المهنية للرئيس التنفيذي, فاعلية نظام الحوكمة في البنك, وذلك بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية العامة والمنافسة بين البنوك، وكذلك المزايا العينية الأخرى (غير المالية) التي لم تدخل في نطاق الدراسة كونها غير مفصح عنها في القوائم المالية.

10-1 التعريفات والمصطلحات الإجرائية

- **الأداء المالي:**

يعرفه الباحث إجرائيا على أنه مقياس لمدى نجاح الرئيس التنفيذي في الإستخدام الأمثل لموارد البنك لتعظيم ثروة المساهمين واستخدام هذه النتائج كمرجعية للمقارنة بين أداء البنك وأداء البنوك المماثلة وذلك بإستخدام بعض المؤشرات المالية المتعارف عليها لتقييم الأداء المالي مثل: العائد على حقوق الملكية (ROE), العائد على الأصول (ROA), والعائد على السهم (EPS).

- **المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي:**

يعرفها الباحث إجرائيا على أنها المنافع النقدية التي يحصل عليها الرئيس التنفيذي جراء عمله في البنك، وتتمثل هذه المزايا كما يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للبنوك التجارية بالرواتب السنوية الإجمالية

والعلاوات ومصاريف السفر وبدلات التنقلات وحضور الجلسات وعضوية مجالس إدارات الشركات الأخرى ممن للبنك حصة منها والمكافآت السنوية المدفوعة.

- **الرئيس التنفيذي (CEO (Chief Executive Officer :**

أو ما يطلق عليه أحيانا المدير التنفيذي وهو أعلى سلطة تنفيذية في البنك وتتمثل مهامه بوضع وتنفيذ استراتيجيات رفيعة المستوى، اتخاذ القرارات المصيرية، وإدارة العمليات والموارد العامة للبنك، بوصفه نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة ومسؤولي الإدارات التنفيذية الأخرى في البنك.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(2-1) النظريات الأدبية ذات العلاقة بالمزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين

(2-2) الأداء المالي

(2-2-1) مفهوم الأداء المالي

(2-2-2) أهمية قياس الأداء المالي

(2-2-3) مؤشرات الأداء المالي

(2-3) المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

(2-3-1) حاكمية الشركات وعلاقتها بالمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

(2-3-2) أهمية وظيفة الرئيس التنفيذي في المنشآت التجارية بشكل عام وفي البنوك التجارية بشكل خاص

(2-3-3) مفهوم المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

(2-3-4) أهمية المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

(2-4) الدراسات السابقة

(2-5) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1 النظريات الأدبية ذات العلاقة بالمزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين

أولا: نظرية الوكالة

الإطار الفكري القائم كمؤشر بحث يهدف إلى دراسة سلوك الإنسان وطبيعته، حيث برزت نظرية الوكالة بكونها واحدة من نظريات تفسير المنشآت. إذ تفسر على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الضمنية أو الصريحة القائمة بين طرفين: المساهمون أو حملة الأسهم (الموكِل) كطرف أول، والرئيس التنفيذي (الوكيل) كطرف ثانٍ. ومن خلال ذلك يكلف الوكيل بالقيام بعمليات وأنشطة مختلفة تهدف إلى خدمة الموكِل وتحقيق مصالحه من خلال تفويض قائم على إتخاذ القرارات نيابة عنه.

وتهدف هذه العمليات الظاهرة والحاصلة بينهم إلى تعظيم المنفعة الخاصة بالطرفين. حيث تبدأ مشكلة الوكالة حين يقوم الوكيل بالسعي إلى تحقيق منفعة شخصية على حساب الموكِل. فيؤدي ذلك إلى تضارب المصالح بينهما مما يوجب وضع شروط وقواعد تقلل من حدة تضارب المصالح إلى أدنى المستويات وبالتالي المساعدة على إستمرار الشركة ونجاحها.

وتستخدم المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي للحد من مشكلة الوكالة من خلال المواءمة بين العائد الذي يحصل عليه الرئيس التنفيذي من جهة وحملة الأسهم والمالكين والمودعين وأصحاب المصالح الآخرين من جهة أخرى. (الخفش, 2015)

ثانيا: النظرية الكلاسيكية لفريديك تايلور

نشأت هذه النظرية من التطور الطبيعي لمباديء الإدارة العامة, وكانت تهدف إلى تحسين وزيادة الدورة الإنتاجية في المؤسسات المختلفة. حيث ركز تايلور على المزايا المالية وكانت وجهة نظره بأن الأجور هي

خير دافع للأفراد في المؤسسات المختلفة وأن الإنسان بطبعه يسعى دائما لتحسين أجره. وبناء على هذا المنطلق ربط الأجر بالإنتاج بعلاقة طردية. وقام بدراسة الحركة والزمن التي تعتمد على تقليص الحركات غير الضرورية أثناء العمل. وافترض بأن العاملين بطبيعتهم كسالى ولا يمكن تحفيزهم إلا من خلال المزايا المادية فقط. (السوريين, 2014)

وقد تم انتقاد هذه النظرية بما يلي:

1- مساواة تايلور البشر بالآلات.

2- افتراضه بأن العاملين لا يمكن تحفيزهم إلا بالمال (غير دقيق دائما)

3- افتراضه وجود أداء أمثل للعاملين ليس منطقيا دائما.

ثالثا: نظرية العلاقات الإنسانية

جاءت هذه النظرية كرد على النظرية الكلاسيكية, حيث اهتمت بطبيعة العنصر البشري وعلاقة الرؤساء والأفراد وجماعات العمل داخل المنشآت. وترى بأن العامل له حاجات غير الحاجات الجسدية والمادية بل تتعدى ذلك إلى حاجات نفسية واجتماعية وأهمها احترام النفس واحترام الآخرين. ومن هذا المنطلق جاءت المزايا المعنوية. (بلقاسم, 2004) ومن الأشخاص الذين تحدثوا بهذه النظرية هو (إلتون مايو) حيث قام بالتعاون مع أعوانه على عمل تجارب بإسم تجارب هوثورن لدراسة أثر العوامل المادية للعمل على الكفاية الإنسانية للعاملين (رتيمي, 2013), وكانت التجارب كما يلي:

- عملوا على القيام بعزل مجموعة من النساء ووضعهم في غرفة خاصة بظروف عمل جيدة, وقاموا بتقديم وجبات مجانية وساعات عمل أقل وفترات راحة أكبر.
- تم السماح للعاملين بالعمل في مجموعات صغيرة, بالإضافة لتغيير نظام المزايا المالية.

- تم إجراء تغيير في نظام الإدارة, بحيث أصبحوا أكثر تفهما ولاحظوا أن الإنتاجية قد زادت وتم ربط هذه الزيادة بسبب "التغيرات المادية".
- قاموا بإجراء تغييرات سلبية كزيادة درجات الحرارة وتخفيف الإضاءة ولكن وجدوا بأن الإنتاجية ما زالت في ارتفاع. واستنتجوا هنا بأن التأثير ليس ببيئة العمل ولكن في طريقة إدارة العاملين.

2-2 الأداء المالي (Financial Performance)

2-2-1 مفهوم الأداء المالي

بالنسبة للمنشآت التجارية بما فيها البنوك يمثل الأداء المالي مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في النمو والإستمرارية والربحية بما يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة ضمن القرارات الإستراتيجية التي تتخذها الإدارات التنفيذية في تلك المؤسسات. (الخطيب,2010, ص45)

وقد عرف (الخفش, 2015) الأداء المالي بأنه النتائج التي توصلت إليها الشركة نتيجة للنشاطات المختلفة التي تقوم بها، وأنه دليل لبيان نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة ومدى قدرة الشركة على استغلال أصولها بالشكل الأمثل.

أما (Bhunia,2011) فقد عرف الأداء المالي بأنه مؤشر لتقييم كفاءة وفاعلية الأنشطة الخاصة بالمؤسسة من خلال تحديد العمليات التشغيلية والخصائص المالية المميزة لها من المحاسبة والبيانات المالية, وتهدف إلى تحديد كفاءة وأداء إدارة الشركة، كما وردت في السجلات والتقارير المالية. عن طريق قياس آداء الشركة من خلال عناصرها المختلفة التي تختص بالسيولة والربحية وغيرها من المؤشرات التي أجريت في الأعمال بطريقة عقلانية وطبيعية لضمان ما يكفي من العوائد للمساهمين للحفاظ على ما لا يقل عن قيمتها السوقية.

وقد عرفته (صليحة, 2014) على أنه تحديد الوضع المالي للبنك وقدرته على خلق قيمه ومواجهة التحديات من خلال الإعتماد على البيانات المالية والأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية المحيطة ووضع البنك ومكانته بين البنوك الأخرى. كما يعبر عن الإستخدام الأمثل للموارد الخاصة به من قبل الإدراة من أجل تحقيق الربحية.

كما عرفه (المطيري, 2011) على انه أسلوب واسع يعبر عن قدرة البنك على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفقا لأسس متعلقة بالأهداف الموضوعة في ظل المتغيرات الخارجية والداخلية التي تتفاعل الوحدة الإقتصادية معها بهدف تحقيق الفاعلية والكفاءة اللازمة لضمان بقائها. فإن الأداء المالي يعبر عن قدرة الوحدة الإقتصادية على إيجاد النتائج الممثلة لقدرة المؤسسة على إنجاز المهام بنجاح او بمعنى آخر الهدف الذي يسعى البنك لتحقيقه, فيعتبر الأداء محصلة لكافة النشاطات والعمليات التي يقوم بها البنك, وأي محدد يواجهه يؤثر سلبا على الأداء.

ومن خلال التعريفات السابقة يعرف الباحث الأداء المالي للبنك إجرائيا بأنه مقياس لمدى نجاح الرئيس التنفيذي في الإستخدام الأمثل لموارد البنك في العمل على توليد الإيرادات واستخدام هذه النتائج كأساس مقارنة في البنوك المماثلة وللتأكد من الصحة المالية للبنك. فهو يعتبر أدة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها للبنوك الناجحة من أجل تحفيز المساهمين للتوجه إلى البنوك ذات المؤشرات المالية التي تتسم بالنجاح ولتدارك المعيقات والصعوبات التي تظهر في حياة البنك ووضع طرق وإجراءات إحترازية هدفها الحد من أي خلل قد تواجهه.

2-2-2 أهمية قياس الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي للبنك من كونه يعبر عن قدرة البنك في تحقيق النتائج المقبولة المستهدفة من المساهمين وأصحاب المصالح, وبحيث تساهم هذه النتائج في خدمة مستخدمي هذه البيانات من أصحاب المصالح المالية في البنك لتحديد جوانب القوة والضعف والعمل على المحافظة على مصادر قوتها من أجل تحسينها وللحد من جوانب الضعف ووضع الحلول المناسبة لتصحيحها, بإعتبار هذه النتائج ممثلة للمدى الذي يستطيع فيه البنك أن ينجز فيه مهامه بنجاح, وبشكل عام الأمر الذي يساعد في عملية إتخاذ القرارات السليمة للمستثمرين من حيث الدخول فيها من جهة ولمساهمين البنك فيما يخص الإستمرارية والبقاء والمنافسة من جهة أخرى. وتهدف إلى تطوير وتحسين الأداء لمالي للبنوك من مستوى البحث عن الفجوات والأخطاء ووضع حلول لها وإبداء الآراء المتعلقة بها إلى مستوى دراسة النشاط ككل لمعرفة المستوى الذي توصل له البنك في تحقيق الأهداف الموضوعة ومدى كفاءته وفاعليته في إتباع الإجراءات الصحيحة التي تسعى إلى إنجاح هذه الأهداف. مع إظهار المحددات الناتجة عن التقييم وأسبابها ومن ثم وضع مقترحات تهدف إلى علاج هذه المحددات والحفاظ على الجوانب الإيجابية المتعلقة بها وتطويرها. وتهتم البنوك بعملية تقييم وقياس الأداء المالي للتعرف على الوضع العام للبنك من حيث الكفاءة والفاعلية والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الربحية والإستمرارية ومعرفة الإحتياجات المستقبلية. (نديم, 2013)

وتعتبر عملية إختبار المقياس المناسب للأداء المالي واحدة من أهم التحديات التي تواجه المنشآت التجارية على إختلاف أنظمتها, ومع أن معظم الباحثين ما زالوا يسترشدون بالمؤشرات التقليدية في هذا المجال وذلك مع إعترافهم بوجود بعض نواحي القصور فيها, إلا أن معهد المحاسبين الإداريين (IMA) يدعو إلى إجراء إصلاح جذري في هذا المجال يقوم على إستخدام مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) كمقياس أكثر

كفاءة لقياس الأداء المالي. لكن المصاعب الكبيرة التي يواجهها الباحثون في قياس هذا المؤشر في الواقع العملي بسبب عدم توفر بعض العناصر اللازمة لقياسه في البيانات المالية المنشورة للمنشئات جعلتهم يستمرون في إستخدام المؤشرات التقليدية. (Venanzi, 2012)

وتعتبر عملية قياس الأداء مهمة لدورها في عكس درجة نجاح الشركة من خلال الإقتناء الإقتصادي للموارد واستخدامها بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف الخاصة بها, وذلك من خلال الإستخدام المختلف للمؤشرات لتقييم التقدم الحادث في تحقيق هذه الأهداف. حيث أن قياس الأداء الفعلي يعتبر أساسيا في ضمان تنفيذ استراتيجية المؤسسة بنجاح. فهو يعمل على رصد فاعلية المؤسسة في تحقيق أهداف محددة سلفا أو متطلبات أصحاب المصلحة تلقاء نفسها. لذا على الشركة القيام بالإستخدام الأمثل فيما يتعلق بالتكلفة والجودة والمرونة والقيمة وأبعاد أخرى. لذا فإن استخدام نظام قياس الأداء الأنسب هو أمر ضروري, إذ سيضمن اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وأكثر فاعلية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي.

(Harvey,2008 P.4-6)

إن عملية تقييم وقياس الأداء المالي تعتبر بالغة الأهمية وذلك لقدرتها على بيان المشاكل التي تواجه البنك ومعرفة نقاط القوة والضعف التي يتصف بها, وبيان قدرة الرئيس التنفيذي على الإستغلال الأمثل للموارد والتي تسهم في عملية إتخاذ القرارات المالية والإستراتيجية. وتحديد كفاءة البنك ومدى قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف الموضوعة وبيان الإيجابيات والسلبيات بهدف تعزيز هذه الإيجابيات ومعالجة السلبيات. كذلك تساعد عملية قياس الأداء في المقارنه بين الأقسام الداخلية للبنك الأمر الذي يساعد على معرفة أي من الأقسام تحتاج إلى تحسين وتطوير وبين البنوك الأخرى المشابهة. (صليحة, 2014)

يمثل قياس الأداء المالي أهمية كبرى في تعريف وتحديد الأسلوب المتبع لقياس هذا الأداء, وإن عملية تطبيقه بالطريقة الصحيحة لا تعكس المستوى الحالي للبنك فقط وإنما ينعكس على مستقبل البنك وقدرته على التنبؤ. وهناك جانبان تركز عليها معايير الأداء المالي: الأول يكشف عن صفات العامليين داخل البنك وقدراتهم على التعلم والتطور المستمر والثاني يركز على العمل وكل ما يتعلق به من سرعة في الإنجاز والكمية التي حققها والكفاءة في القيام به. حيث يهدف قياس الأداء المالي بشكل شامل إلى تطوير وتحسين الأداء في البنوك مع ضرورة الحرص على الإستمرارية في عملياته نحو تحقيق أهدافه. (المطيري, 2011)

إن لقياس الأداء المالي أهمية وأثرا كبيرا في عملية إيجاد الثغرات والمحددات داخل البنوك, ووضع البدائل اللازمة للعمل على علاجها والمتابعة المستمرة لها للحفاظ عليها وللتأكد من عدم وجودها مرة أخرى, وأن نجاح البنوك يعتمد على وجود معايير وأسس عادلة لتقييم الأداء المالي مما ينعكس ذلك على البنوك بشكل إيجابي في تحسين أدائها ووجود مراقبة مستمرة عليها. ويرى الباحثون على أن الغرض من قياس الأداء المالي هو فحص المركز الإقتصادي والمالي للبنك للتأكد من سير العمليات الداخلية كما هو مخطط له لتحقيق الأهداف الخاصة بها. كما تستخدم نتائج الأداء المالي لغرض المقارنة بالأهداف المرسومة من أجل معرفة مدى مجاح سير العمليات ضمن الخطة وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإنحرافات إن وجدت. (درايت,2013)

ويرى الباحث بأن قياس الأداء المالي يعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم لوصف الوضع المالي والصحة المالية الخاصة بالمنشأة, بحيث تلعب هذه المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي للمنشأة دورا هاما في تحديد الأسلوب المتبع في قياس هذا الأداء. لأن تطبيق هذا الأسلوب بطريقة صحيحة لا يعكس مستوى الأداء المالي للمنشأة فحسب بل يعطي صورة عن أدائه المستقبلي بما في ذلك الأرباح والنفقات الخاصة بها,

وعملية إدارة الموارد المتاحة بالشكل الأمثل. لينعكس ذلك على أداء المنشأة بشكل عام وعلى عملية إدارة الموارد الخاصة بها بالشكل الأمثل بشكل خاص. ويرى الباحث بأن الحصول على طرق قياس الأداء المالي الأمثل يعتبر جزء مهم من إدارة الأعمال المتزايدة الخاص بالمنشأة خصوصا في ظل المناخ الإقتصادي الحالي. حيث تفشل كثير من المنشآت بسبب سوء الإدارة المالية أو التخطيط, وأن نجاح العمل يمكن أن يعتمد على وضع وتنفيذ وتطوير النظم والمقاييس المالية السليمة. حيث أن تحديث خطة العمل والاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بالمنشأة هو مكان جيد للبدء بعملية تحسين وإنجاح العمل وبالتالي الحصول على الأداء المالي الأمثل لتلك المنشأة.

2-2-3 مؤشرات الأداء المالي

من أهم المؤشرات المتعارف عليها لقياس الأداء المالي في عالم الأعمال هي ما يعرف بنسب الربحية (Profitability Ratios) والتي تقيس مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح, وتعتبر مهمه حيويا بشكل كبير وملحوظ لحملة الأسهم بإعتبارها مصدرا لتوزيعات الأرباح. وقد حظيت العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم على إهتمام كبير من قبل الباحثين. حيث أن تزايد الأرباح يؤدي في الغالب إلى إرتفاع السعر السوقي للأسهم وبالتالي إلى تحسن مكاسب رأسمالية, كما تعتبر الأرباح المصدر الأساسي لتسديد فوائد الديون. وتقوم الإدارة باستخدام الربح كمقياس لأداء البنك وتشير نسب الربحية إلى كفاءة الإدارة في الإستخدام الأمثل للموارد لتحقيق الربح ومدى قدرتها على النمو والتطور والإستمرار. وتعكس نسب الربحية كفاءة السياسات والأسس والعمليات التي اتخذتها الإدارة. (Gibson, 2008)

وتعد الربحية هدفا أساسيا للبنوك, ومن أهم الأسباب لإستمراريتها وبقائها. ويتحقق هدف الربحية من خلال قرارين هما قرار التمويل والإستثمار. فيشير قرار التمويل إلى ملاءمة المصدر الذي سيتم اختياره من أجل

الحصول على المال اللازم لتمويل المشاريع والإستثمار في أصول البنك بالشكل الأنسب لتحقيق أعلى نسبة عائد ممكنة دون التعرض إلى أخطار المبالغة في عملية الإقتراض وسوء الإستخدام لهذه الأموال. أما قرار الإستثمار فيشير إلى الإستخدام الأمثل لأموال البنك والأموال المقترضة إن وجدت بهدف الحصول على عائد ونسبة ربحية عالية وإتاحة الفرص للتوسع. (المحجان, 2012)

ويرى الباحث بأن واحدة من أهم المناطق المالية الخاصة بالمنشأة التي يجب النظر فيها هي الربحية, حيث أن معظم المنشآت النامية تهدف إلى زيادة الربحية الخاصة بها وأنه من المهم معرفة طرق القياس الأمثل الخاص بها. وأن نسب الربحية تعتبر فئة من المقاييس المالية التي تستخدم لتقييم قدرة الإدارة على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتوليد الأرباح مقارنة بالمصروفات والنفقات الأخرى ذات الصلة التي تم تحملها خلال فترة معينة من الزمن. وكلما كانت النسبة أعلى مقارنة مع المنشآت الأخرى أو لنفس المنشأة مع فترات سابقة يعتبر ذلك كدليل على أن المنشأة تقوم بعمل جيد. ولكي تكون المنشأة ناجحة تعتبر الربحية من العوامل الضرورية للمنشأة من أجل البقاء والنمو حتى تبقى جذابة للمستثمرين على المدى الطويل. وتعتبر عملية تحديد الربحية والتركيز عليها من البداية للمنشأة ضروري (مرحلة البدء), ومن ناحية أخرى دراسة السوق ونمو المبيعات الخاصة بها هو وسيلة لتحقيق الربحية. حيث يعتبر النمو لقطاع الأعمال هو التوسع. مما يجعل المنشأة أكبر في السوق المنافس وبالتالي جعل المنشأة في نهاية المطاف أكثر ربحية. وعلى الرغم من الربحية الحالية الخاصة بالمنشأة قد تكون جيدة ولك يجب على المنشأة دائما إستكشاف فرص للنمو, لأن هذا يوفر فرصا أكبر لزيادة الربحية الأمر الذي يبقي الشركة على مرئى من المستثمرين المحتملين والحاليين. ويرى الباحث أن الربحية والنمو يسيران جنبا إلى جنب في صدد نجاح الأعمال, حيث أن الربحية تعتبر

المفتاح الأساسي لإستمرارية المنشآت, في حين أن النمو المستمر يعتبر المفتاح الأساسي لتحقيق الربحية والنجاح على المدى الطويل.

ويرى الباحث أن المساهمون يهتمون بشكل ملحوظ بنسب الربحية حيث تعد من أهم عوامل جذب المساهمين إلى القيام بشراء أو التخلص من الأسهم في السوق المالي وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بسوق بورصة عمان وبالتالي إرتفاع حركة التعامل بالأسهم.

وقد إستخدم الباحث في دراسته نسب الربحية التالية:

- **العائد على حقوق الملكية (Return on owners' Equity)**

وهي قيمة العائد المحقق من كل دينار يستثمره حملة الأسهم العادية في أنشطة البنك. وتعتبر أداة قياس لربحية البنك من خلال الكشف عن مقدار الربح الذي يولده البنك من أموال المساهين التي تم استثمارها. (مطر, 2016 صفحة 42) وتقاس كما يأتي:

العائد على الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع أو متوسط مجموع حقوق الملكية

أو العائد على الملكية = هامش الربح * معدل دوران الأصول * مضاعف حقوق الملكية

- **العائد على الأصول (Return on Assets)**

هو مؤشر لمدى نجاح الإدارة في مجال الإستخدام الأمثل لأصولها لتوليد الأرباح.

(Gibson, 2008) ويتم حسابها كما يلي:

العائد على الأصول = صافي الربح / متوسط مجموع الأصول

أو العائد على الأصول = هامش الربح * متوسط دوران الأصول.

- **العائد على السهم Earnings Per Share**

ويمثل حصة السهم العادي من ربح المنشأة المحقق خلال الفترة المحاسبية. ونظرا لأهمية هذا المؤشر خاصة بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملين تنص معايير المحاسبة الدولية على ضرورة الإفصاح عنه بشكل مقارن في صلب قائمة الدخل المقارن المنشورة في نهاية العام (مطر, 2016: صفحة 49).

ويتم حسابها كما يلي:

العائد على السهم = (صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة) / متوسط عدد الأسهم العادية

2-3 المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

2-3-1 الحاكمية المؤسسية للبنوك وعلاقتها بالمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

ويعبر عنه بالنظام الذي يوجه ويتم من خلاله إدارة البنوك, والذي يهدف إلى تحديد الأهداف الخاصة بالبنك وتحقيقها، وإدارة العمليات الخاصة به بشكل آمن وحماية مصالح المودعين، والإلتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه السماهمين وأصحاب المصالح الآخرين. وبيان مدى إلتزام البنك بالسياسات والتشريعات الداخلية للبنك. وينص (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن, 2016) ضرورة التأكد من وجود سياسة داخلية ونظام تقييم داخلي يتصف بالموضوعية والشفافية لمنح المزايا المالية للرئيس التنفيذي ومراجعتها بصورة دورية ومنتظمة وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الأخرى التي تمنح للرئيس التنفيذي. كما أوجب الدليل تحت نص المادة 15 على أنه يجب أن يتوفر في سياسة منح المزايا المالية للرئيس التنفيذي العناصر التالية كحد أدنى:

1- أن تكون معدة للمحافظة على الرئيس التنفيذي ذو الكفاءات والخبرات والمهارات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم للإرتقاء بأدائهم.

2- أن تصمم لضمان عدم إستخدام هذه المزايا بشكل يؤثر على سمعة البنك.

3- أن يتم الأخذ بعين الإعتبار وضع السيولة والأرباح وتوقيتها.

4- أن لا يعتمد منح المزايا على السنة الحالية فقط ولكن على متوسط 3 – 5 سنوات.

5- أن تحدد المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات أسهم.

وقد أوجب الدليل على الإفصاح عن المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي كل على حدة بأشكالها المختلفة وذلك في نهاية كل سنة.

2-3-2 أهمية وظيفة الرئيس التنفيذي في المنشآت التجارية بشكل عام وفي البنوك بشكل خاص

إن وظيفة الرئيس التنفيذي لا مثيل لها في البنك. فهي لا نهائية, وبالنسبة للبنك فهو مسؤول عن عملية وضع وتطوير وتنفيذ إستراتيجية البنك طويلة المدى بهدف خلق قيمة للمساهمين. وكذلك عن جميع القرارات الإدارية المطلوبة لتنفيذ هذه الإستراتيجية. ويعتبر الرئيس التنفيذي حلقة وصل مباشرة بين مجلس الإدارة وإدارة البنك. ويكون دوره من خلال الإشراف على جميع فروع البنك, فهو يعطي قدرة فريدة لتحديد وتوزيع الموارد الخاصة بالبنك والتوجيه الأمثل لها. (سايريت, 2011) وتتمثل واجبات الرئيس التنفيذي بما يلي:

1- العمل على تطوير إستراتيجية البنك بالتعاون مع مجلس الإدارة.

2- القيادة والإشراف على تنفيذ الخطط طويلة وقصيرة المدى.

3- تخفيض التكاليف والنفقات غير الضرورية.

4- تركيز جميع الموارد على الهدف الإستراتيجي الرئيسي.

5- تقييم المخاطر الرئيسة للبنك والتأكد من مراقبتها وإدارتها بالطريقة الصحيح.

6- تعزيز وتحسين الأداء داخل البنك.

7- حلقة وصل بين مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية الأخرى في البنك.

8- ضمان الرقابة الداخلية الفعالة وإدارة معلومات الأنظمة.

ويرى الباحث بأن الرئيس التنفيذي هو السلطة التنفيذية الأرفع في المنشأة, فهو المسؤول عن إتخاذ القرارات كافة التي تتعلق بسير العمل داخل المنشأة. ويختلف دور الرئيس التنفيذي من منشأة إلى أخرى تبعا إما لحجم المنشأة أو الهيكل العام الخاص بها أو لطبيعة عمل تلك المنشأة. حيث يكون دوره في المنشآت صغير الحجم يميل إلى التدريب العملي والتوظيف ويختص في القرارات التجارية, على عكس الشركات كبيرة الحجم فيصب كل إهتمامه في التعامل مع إستراتيجية المنشأة على مستوى أعلى وتوجيه تلك القوى نحو النمو. ويقوم بتفويض الأعمال الداخلية كالتوظيف إلى الإدارات الداخلية المختلفة. يمكن للرئيس التنفيذي أن يحسن بشكل كبير أداء المنظمة من خلال مختلف الطرق ومنها ما يتعلق بقدرته على معالجة القضايا قبل أن تتحول إلى مشاكل وإيجاد حلول فريدة ومبتكرة. كما يقوم بتشجيع الأفراد على التطوير مهنيا ومنحهم الفرص للقيام بذلك مما ينعكس ذلك على إخلاصهم للمنشأة وعملهم. كما من الممكن تحسين أداء المنظمه من خلال الإستثمار الأمثل في المنشأة وفي الموظفين الداخليين الأمر الذي ينعكس على مستقبل المنشأة. ويقوم الرئيس التنفيذي بمساعدة المنشأة على التكيف مع التغييرات الحاصلة في السوق المالي من خلال وضع الخطط والإستراتيجات المناسبة التي تساعد على مواكبة هذه التغييرات, ففي عالم الأعمال التغيير يعتبر أمر لا مفر منه.

2-3-3 مفهوم المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

وهي المنافع المباشرة التي يحصل عليها الرئيس التنفيذي إعتمادا على الأداء الخاص بالبنك, ويمكن تقسيم المزايا كما يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للبنوك إلى ما يلي :-

الجدول 2-1 المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

	المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي
1	إجمالي الأجور والأتعاب والرواتب
2	مصاريف السفر والإنتقال
3	بدلات حضور الجلسات
4	المكافآت المدفوعة

وتهدف هذه المزايا إلى تحفيزه لأداء الأعمال الموكل بها على أكمل وجه عن طريق تحريك قدراته ودوافعه الإنسانية وتحويلها لسلوك إنتاجي موجه نحو تحقيق الأهداف المطلوبة, وتعتبر كتعويض له مقابل أدائه المتميز.

حيث أن الهدف الأساسي من تسليم السلطات الممنوحة للرئيس التنفيذي هو تحسين مستوى الأداء المالي للبنك ووضع استراتيجيات وقواعد تهدف إلى تحقيق هذه الغاية, واستنادا إلى نتائج تلك الأعمال (الربحية) يتوجب تحديد قيمة المزايا التي ستمنح له. لذا يفترض من الناحية النظرية على الأقل أن تكون العلاقة طردية ما بين الأداء المالي الخاص بالبنك وتلك المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي حيث يشترط لنجاح نظام المزايا المالية بأن تكون العلاقة وثيقة بين الأداء والحصول على الحافز. (الوابل, 2005)

وكما عرفها (الجساسي, 2011) على أنها المزايا المادية الملموسة التي تقدم للمدراء التنفيذيين مقابل الجهد المبذول في إدارة المنشأة والتي عادة ما تكون أموال نقدية مثل الرواتب والمكافآت والعلاوات المالية. وهي

تعتبر من أساسيات تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تحفيز المدراء للقيام بالأعمال على أكمل وجه للوصول إلى أعلى أداء ورضا وظيفي ممكن لكسب إنتمائهم وولائهم للمنشآت التي يعملون بها. وتعتبر مهمة نحو دفع المدراء للإبداع والعطاء للحفاظ على الطموح, حيث يعتقد بأن انعدام هذه المزايا يعد من أبرز عوامل الإهمال الوظيفي والفساد الإداري والمالي حاليا.

ومن منظور آخر عرفت على أنها محفزات تحدد سلوك الأداء, وهي تعتبر من المحركات الأساسية لسلوك المدراء الإيجابي. وتتمثل بالأجور والعلاوات السنوية, والزيادات في الأجور المقابلة لإرتفاع غلاء المعيشة والمكافآت والمزايا العينية ذات القيمة المادية. وتؤثر هذه المزايا على الجهود المبذولة من قبل الرئيس التنفيذي في عملية تحفيز العاملين على زيادة إنتاجيتهم واستمراريتهم في تحقيق أفضل نتائج الأداء الذي ينعكس بصورة إيجابية على المؤسسة. (الحلايبة, 2013)

وقد عرفها (الخفش, 2015) بأنها المنافع التي تمنح للرئيس التنفيذي مثل الرواتب والمكافآت والقروض النقدية وبدل السفر. وتعتبر الرواتب الحد الأدنى من المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي بإعتباره كفالة من الشركة للحد الأدنى من القيمة التي تمنح له. وكذلك المكافآت السنوية تعتبر مبلغا من المال يخصص من قبل الشركة للرئيس التنفيذي ومن الممكن بأن يصل إلى عدة أضعاف قيمة الراتب الأساسي الخاص به. ومن المفترض بأن يتم تحديد الرواتب والمكافآت إعتمادا على الأداء المالي للشركة وذلك يعني بوجوب وجود علاقة مباشرة بين المكافآت والأداء المالي لذلك للشركة خلال سنة من السنوات.

أما (السعودي, 2013) فقد عرفها بأنها عوامل خارجية تشير إلى المكافآت التي يتوقع الرئيس التنفيذي الحصول عليها لقاء قيامه بعمل ما. كما تعبر هذه المزايا المالية الممنوحة عن نتيجة الأداء الخاص بالرئيس

التنفيذي التي حصل عليها خلال سنه ما مقابل تحسين الأداء المالي للمؤسسة. وتتوقف فاعلية هذه المزايا المالية على توافقها مع هدف الرئيس التنفيذي وحاجته ورغبته.

ومن منظور آخر عرفها (عباس, 2009) على أنها تعبيرات لإحتياجات المدراء التنفيذيين, فهي تعبر عن دوافع شخصية داخلية, حيث ينظر إليها البعض على أنها مشكلة سلوكية تنظيمية بالدرجة الأولى. وكلما إختلفت رغبات المدراء التنفيذيين ودوافعهم داخل بيئة العمل أصبحت عملية منح هذه المزايا أكثر تعقيدا مما قد يؤثر على عملهم بشكل سلبي. لذلك يمكن تلخيص المزايا المالية الممنوحة على أنها الأساس الذي يقوم بتحفيز المدراء التنفيذيين على القيام بواجباتهم بالصورة المثلى واستمراريتهم بالعطاء داخل المؤسسات لتحقيق الأهداف الموضوعة ولتحسين الأداء المالي الخاص بتلك البنوك. حيث يعتبر البعض هذه المزايا المالية على أنها وسيلة إشباع بحيث تؤثر بشكل إيجابي على ممارسات المدراء التنفيذيين داخل المؤسسات لتحقيق الإنجازات المستمرة ولتحسين الأداء المالي الخاص بها.

ويعرف الباحث إجرائيا المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي على أنها المدفوعات المالية المقدمة للرئيس التنفيذي مقابل عمله بالنيابة عن المنشأة من حيث تحقيق الأهداف وتحمل المخاطر واستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لكي يعود على المنشأة بالربح بشكل خاص ولتحسين الأداء المالي للمنشأة بشكل عام. وتشمل المزايا الرواتب والمكافآت المالية, العلاوات وبدل السفر. وتعتبر المزايا المالية الممنوحة مهمة جدا في الإعتبار للرئيس التنفيذي, حيث أنه إذا لم يتم تعويضهم بالشكل الصحيح فإن ذلك قد ينعكس على الأداء الخاص به وبالتالي على الأداء المالي الخاص بالشركة في عملية تحقيق الأهداف والإستراتيجية الخاصة بالمنشأة.

2-3-4 أهمية المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

إن المزايا المالية الممنوحة تجذب عادة المهارات والكفاءات الخاصة بالأفراد وبالتالي ينعكس ذلك بشكل إيجابي على الأداء المالي الخاص للمنشأة وبالتالي يعتبر ذلك مؤشرا قويا على قيام الرئيس التنفيذي بدوره بطريقة مثلى تعود عليه بالمزايا المالية بشكل طردي مع الأداء الخاص للمنشأة. يجب على الرئيس التنفيذي المواءمة بين المزايا الموضوعة للموظفين والنتائج المطلوبة منهم, حيث أن هذه المزايا الممنوحة تزيد من ولاء وإنتماء العاملين للمنشأة وإشباع حاجاتهم ورغباتهم المختلفة بحيث يصبح الهدف الأساسي لهم تحسين الأداء المالي الخاص بالمنشأة من خلال تنمية روح التعاون بين العاملين وبذل الجهود اللازمة لتحقيق ذلك الهدف وبالتالي الأداء المالي المطلوب. (الجساسي, 2011)

وتعتبر المزايا المالية الممنوحة عاملا هاما لدفع المديرين للتميز ولتوفير بيئة تنافسية تدفعهم لبذل كل ما يمتلكون من طاقات لتحسين الأداء المالي للمنشأة وبالتالي نيل المزايا المالية. إن المزايا المالية الممنوحة تجعل المدراء يتصف بالمثابرة والتفاني في العمل. بحيث أنه كلما قدم الرئيس التنفيذي جهدا وعطاء أكبر لتحقيق أداء مالي أفضل للشركة كلما انعكس ذلك على ربحية الشركة وبالتالي على المزايا المالية الممنوحة له. وإن للمزايا المالية الممنوحة معايير تعطى عليها, فالأداء المالي للمنشأة لا يعتمد فقط على الرئيس التنفيذي بل على قدرته على قيادة أفراد المنشأة نحو التعاون والعمل الجماعي وبذل الجهد والإبداع لتحقيق أفضل أداء مالي ممكن. (العكش, 2007)

ومن جانب آخر ظهر الإهتمام بموضوع المزايا المالية الممنوحة للمديرين حيث أنه لا يمكن تحفيزهم وحثهم على العمل بكفاءة وفاعلية ما لم يكن هناك مزايا مالية ممنوحة في المقابل. فالتخطيط السليم والتنظيم المناسب لا يعني قيام المديرين تلقائيا العمل بكفاءة للوصول إلى أهداف المنشأة المطلوبة. فهنا تم إدخال

مصطلح المزايا المالية الممنوحة لهم وجعلها سبب رغبة وحماس للقيام بعملهم على أكمل وجه وتنظيم سلوكهم نحو أنفسهم ونحو غيرهم ونحو المنظمة وطوحاتها وأهدافها والقيام بممارسة مهاراتهم وإبداعاتهم بالطريقة المثلى لتحسين الإنتاجية وعملياتها وبالتالي تحسين الأداء المالي الخاص بالبنك. (الوابل, 2005)

وتعود أهمية المزايا المالية الممنوحة على المدراء بإشباع حاجاتهم المتنوعة وتحفيزهم بشكل مستمر, وتحسين آدائهم ودافعيتهم بحيث يؤثر ذلك على العمل بشكل إيجابي وينعكس على زيادة في الإنتاجية الخاصة بهم. حيث يعتبر التأثير على تصرفات وإتجاهات المديرين التنفيذيين وإثارة رغباتهم للعمل على تحقيق الأهداف الخاصة بالبنوك هو التحدي الأساسي الذي يهدف إلى تحسين آدائهم بشكل خاص من أجل المساهمة الفاعلة بآداء مهامهم بالشكل الأمثل برغبة وقناعة تامة. وإلى تحسين الأداء المالي الخاص بتلك البنوك بشكل عام وزيادة نسبة المنافسة الخاصة بهم على مستوى قطاع البنوك. (عباس, 2009)

ومن منظور آخر ظهر الإهتمام بالمزايا المالية الممنوحة في تحديد أداء المدراء وتوجيهه, فهناك علاقة بين المزايا الممنوحة للمدراء وآدائهم, بحيث يتم وضع سياسة منطقية للمزايا الممنوحة مع الجهد المبذول من طرفهم لإشباع حاجاتهم, وينعكس ذلك على آدائهم وبالتالي على الأداء المالي العام البنوك. حيث يعتمد نجاح البنك على الجهد الممنوح من قبل المدراء لتحقيق الأهداف الموضوعة وزيادة الإنتاجية والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة. (الناصر, 2004)

ويرى الباحث بأن أنه كلما تم تحفيز الرئيس التنفيذي من خلال المزايا المالية الممنوحة له إنعكس ذلك إيجابا على الأداء الخاص به بشكل خاص وبالتالي على الأداء المالي للمنشأة بشكل عام. حيث تعتبر المزايا المالية الممنوحة كحافز ومكافئة يحصل عليها الرئيس التنفيذي لقاء ما يقوم به من أعمال إتجاه المنشأة من

خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ووضع الإستراتيجيات والخطط التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالمنشأة بشكل خاص وبالتالي إلى تحسين الأداء المالي للمنشأة بشكل عام.

4-2 الدراسات السابقة (Previous Studies)

قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الرسالة, وتمت الإستعانة والإستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة, وعلى صلة بالمتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة فيها, ومن هذه الدراسات ما يأتي:

دراسة (Coughlan, 1985) بعنوان:

"Executive Compensation, Management Turnover, And Firm Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى متابعة آليات الرقابة الإدارية الداخلية داخل المنشأة وأسس وضع المزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين التي تتبعها المنشأة بشكل عام واللجان منها بشكل خاص وعلاقتها بالأداء المالي لتلك المنشآت. طبقت الدراسة على شركات عامة في الفترة الواقعة بين 1977 – 1980. وقد إستنتج الباحث إلى أن المزايا المالية الممنوحة للمديريين التنفيذيين تحدد من خلال مجلس الإدارة وتتوافق مع حجم الملكية الخاصة بهم من خلال وضع السياسات والإجراءات التي تفيد المساهمين. وأوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات ووضع أسس تتبعها المنشآت في عملية تحديد المزايا المالية الممنوحة وعلاقتها بالأداء المالي الخاص بتلك المنشآت.

دراسة (Kubu, 2000) بعنوان:

"The Determinants Of Executive Compensation And Its Effect On Company Performance In Japan And In The UK"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المزايا المالية الممنوحة للمديرين التنفيذيين في المنشآت الكبيرة في اليابان، والمملكة المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على العلاقة بين حاكمية المنشآت والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي. طبقت الدراسة على 210 منشأة في الفترة الواقعة بين 1995 – 1996. وقد استنتج الباحث وجود علاقة إيجابية في اليابان والمملكة المتحدة بين المزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين والأداء المالي الخاص بتلك الشركات وأن الشركات الكبيرة لها قدرة كبيرة على السيطرة على الإدارة العليا والمزايا المالية الخاصة بهم.

دراسة (Merhebi, 2006) بعنوان:

" Australian Chief Executive Officer Remuneration Pay And Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة دراسة العلاقة بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء الشركة, طبقت الدراسة على 722 شركة أسترالية للفترة الواقعة بين 1990 – 1999. وقد استنتج الباحث وجود علاقة طردية بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وحجم الشركة وأدائها.

دراسة (Cooper, 2009) بعنوان:

" Performance For Pay? The Relationship Between CEO Incentive Compensation And Future Stock Price Performance"

هدفت الدراسة الى بيان العلاقة بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي والأداء المستقبلي لسعر السهم, طبقت الدراسة على جميع الشركات المدرجة في سوق بورصة نيويورك, أميريكان اكسبرس وبورصة ناسداك للفترة 1994 – 2006. وقد استنتج الباحث الى وجود علاقة عكسية بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي والأداء المستقبلي لسعر السهم.

دراسة (Frydman, 2010) بعنوان: "CEO Compensation"

هدفت الدراسة إلو وصف ومناقشة الدليل على المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وعلى العلاقة بين الدفعات والأداء المالي للشركات. طبقت الدراسة على منشآت متعددة منذ عام 1930 في الولايات المتحدة الأمريكية, وتوصلت الدراسة إلا أن كلا من قوة الإدارة وقوة الأسواق المنافسة تعد مهمة لتحديد المزايا المدفوعة للرئيس التنفيذي. وكما توصلت إلى أن الحوافز الممنوحة في تزايد كبير مع التقدم بالعلم بأساس المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي. وهناك لا يزال غموض في بعض هذه المزيا الممنوحة. وقد أوصى الباحث بالعمل على جمع بيانات من مختلف المدن والبلدان وتطبيق الدراسة عليها على مختلف الشركات فيها للحد من المخاطر ولإقتراح أجوبة وطرق تساعد للحد من هذه المخاطر.

دراسة (Tariq, 2010) بعنوان:

" CEO Compensation: Relationship With Performance And Influence Of Board Of Directors"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي والأداء المالي للشركة, وقد هدفت إلى تحديد أثر حجم وعدد أعضاء المجلس الإداري على المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي. وطبقت الدراسة على 30 شركة في السويد في الفترة الواقعة بين 2004 – 2008. وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية ما بين المزايا الممنوحة والأداء الخاص بالشركة وكذلك إلى عدم وجود ترابط ما بين حجم أعضاء مجلس الإدارة والحوافز الممنوحة للمدير التنفيذي.

دراسة (Sigler, 2011) بعنوان:

" CEO Compensation And Company Performance "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين المزايا الممنوحة الرئيس التنفيذي وأداء الشركة بعد تطبيق قانون ساربانز أوكسلي والحوكمة على شركات البورصة في نيويورك, وطبقت الدراسة على 280 شركة في نيويورك في الفترة الواقعة بين 2006 – 2009. وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية هامة ما بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء الشركة مقاسة بالعائد على الملكية وأن حجم الشركة يعتبر أهم عنصر في تحديد درجة المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي يليه فترة الرئاسة الخاصة بالرئيس التنفيذي ويعد العامل الذي يدل على الخبرة الخاصة به خلال الوقت الأمر الذي يعطيه قوة أكبر من لجنة الحوافز التي تقرر ما يجب دفعه للرئيس التنفيذي.

دراسة (Aduda, 2011) بعنوان:

" The Relationship Between Executive Compensation And Firm Performance In The Kenyan Banking Sector"

هدفت هذه الدراسة الى تقييم العلاقة بين المزايا الممنوحة للمدراء التنفيذيين وأداء البنك بعد تطبيقها على البنوك التجارية المنشورة في سوق بورصة نايروبي في الفترة الواقعة بين 2004 – 2008. وتوصلت الى وجود علاقة سلبية وليس لها أثر ملموس بين المزايا الممنوحة للمدراء التنفيذيين وأداء البنك وأن المزايا الممنوحة يتم تحديدها من خلال حجم البنوك محل الدراسة. وقد أوصى الباحث بوضع حد أقصى للمزايا الممنوحة للمدراء التنفيذيين لضمان أقصى قدر من العوائد للمساهمين وعلى عمل دراسات أخرى تتعلق بالقياس ما بين الأداء المالي والمزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي.

دراسة (Moscu, 2013) بعنوان:

" Does CEO Duality Really Affect Corporate Performance"

هدفت الدراسة الى بيان العلاقة بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والأداء, طبقت الدراسة على 62 شركة مصنفة في سوق بورصة بوخاريست, واستنتج الباحث أن الازدواجية تؤثر بشكل سلبي على الأداء الخاص بتلك الشركات وأن جميع الدراسات العملية والنظرية أشارت إلى أن الإزدواجية تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي وقد فضلوا الفصل ما بين الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة, وقد أوصى بالفصل بين الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة وإجراء دراسات أخرى للوصول إلى نتائج دقيقة حيث أن الدراسة لم تصل نتائجها للإجابة على سؤال البحث.

دراسة (Nulla, 2014) بعنوان:

"The Comparative Study Between CEO Compensation, CEO/Chairman Role And Accounting Performance In New York Stock Exchange (NYSE)Companies: An Empirical Study"

هدفت الدراسة إلى إختبار ما إذا كان هناك علاقة بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وازدواجيته ودوره وأداء الشركة, طبقت الدراسة على 120 شركة موجود في سوق بورصة نيويورك في الفترة الممتدة ما بين 2005 – 2010. وقد كشف الباحث وجود علاقة طردية بين المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء الشركة.

دراسة الخفش (2015) بعنوان: "استخدام نظرية الوكالة في دراسة أثر أداء الشركة وهيكل الملكية على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين وكلاً من أداء الشركات وهيكل الملكية للشركات المساهمة العامة الأردنية, طبقت الدراسة على 127 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان. قام الباحث بإعتماد المنهج الاستقرائي لفهم العوامل التي تؤثر على المزايا الممنوحة للمديرين

التنفيذيين بالشركات المساهمة العامة الأردنية للوصول إلى السلوكات المتبعة في الواقع من قبل تلك الشركات، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعلومات الإحصائية لاختبار الفروض والوصول للنتائج. وقد استنتج الباحث وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية لأداء المنشأة وهيكل الملكية على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين. كما أظهرت الدراسة إلى أن للمتغيرات الرقابية المتمثلة في كفاءة الإدارة وحجم الشركة وازدواجية مهام الرئيس التنفيذي لها أثر هام ذو دلالة إحصائية على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين .وأظهرت النتائج أن ملكية المديرين التنفيذيين في أسهم الشركة كان لها أعلى قوة تفسيرية. وقد أوصى الباحث بأهمية قيام الهيئات الحكومية المختصة بمراقبة الإجراءات المتبعة في منح المزايا للمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة، كما أوصت الدراسة أيضاً الهيئات المختصة بمراقبة نسبة ملكية المديرين التنفيذيين لأسهم الشركة، وفيما إذا كانت لهذه النسبة تأثير على فاعلية وقرارات مجلس الإدارة في منح المزايا للمديرين التنفيذيين, وعلى القيام بالمزيد من الدراسات التي تركز على الآليات التي يمكن اتباعها في منح المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين.

دراسة (Aaron, 2015) بعنوان:

" Structuring Executive Compensation Contracts: The Impact Of Industry Technological Intensity"

هدفت هذه الدراسة لإختبار العلاقة بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء الشركة, وقد طبقت هذه الدراسة على قطاع الصناعة لمعرفة أثر كثافة الصناعة التكنولوجية على المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وتم أخذ عينة مكونة من 24,000 رئيس تنفيذي من ExecuComp خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 – 2004. وقد استنتج الباحث أن الشركات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية المنخفضة يكون أداءها أفضل عند إعطاء الرئيس التنفيذي أجرا مضمونا بدلا من الحوافز المعطاه على عكس

الشركات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية العالية فإنه يفضل منح الرئيس التنفيذي الحوافز المعتمدة على الأداء بدلا من التركيز على الأجر المضمون. وقد أوصى الباحث بإجراء دراسات عديدة أخرى لتوضيح العلاقة بين الرئيس التنفيذي وأداء الشركة.

دراسة (Bahl, 2015) بعنوان:

"Impact Of Employee Compensation On Firm's Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء الشركة وأن هذه المزايا الممنوحة يجب أن تكون متناسبة مع الأداء الخاص بالشركة, طبقت الدراسة على الصناعات الكيميائية الهندية, وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية هامة ما بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأثرها على أداء الشركة خاصة في الشركات الكيميائية. وأوصى الباحث دائرة الموارد البشرية للأخذ بعين الإعتبار هذه النتائج في عملية تحديد وتصميم هيكل المزايا الممنوحة للموظفين.

دراسة (Bussin, 2015) بعنوان:

"Relationship Between CEO Remuneration And Company Financial Performance In The South African Retail And Consumer Goods Sector"

هدفت الدراسة لفهم العلاقة بين الأداء المالي باستخدام تحليل دوبونت والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة والقطع الإستهلاكية في جنوب افريقيا. طبقت الدراسة على المنشآت المدرجة في سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية للفترة الواقعة بين 2006 – 2011 وقد شمل التحليل الإحصائي الإنحدار وتحليل معامل الإرتباط. وكشفت الدراسة عن عدم وجود أي علاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة

وعن وجود علاقة سلبية بين العائد على حقوق الملكية والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي. وقد أوصى الباحث على أن يكون لدى المنشآت لجان مستقلة ومختصة للمواءمة بين مصالح المنشأة والمدراء التنفيذيين.

دراسة (Buigut, 2015) بعنوان:

"Determinants Of CEO Compensation Evidence From UK Public Limited Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إستقلالية المديرين وملكية الرئيس التنفيذي والربحية على المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي في المملكة المتحدة UK. طبقت الدراسة على 20 شركة من شركات المساهمة العامة المحدودة للفترة 2008 – 2010. وقد استنتج الباحث بأن ملكية الرئيس التنفيذي لها أثر إيجابي كبير على المزايا الممنوحة له وأن إرتفاع نسبة عدد المستقلين في مجلس الإدارة يؤدي إلى تخفيض المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي, , وأن للربحية أثرا إيجابيا على هذه المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي. وقد أوصى الباحث بضرورة ربط المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي بأداء الشركة والأفراد لمواجهة مشاكل الوكاية ولضرورة إجراء دراسات متعددة بربط المزايا الممنوحة بعوامل متعددة لرؤية مدى التأثير عليها.

دراسة (Bussin, 2015) بعنوان:

" CEO Pay – Performance Sensitivity In The South African Context"

هدفت الدراسة إلى محاولة إيجاد توازن بين المزايا والأجور التي من شأنها أن تجذب وتحافظ على المديرين التنفيذيين والأداء الخاص بهم تجاه الشركة وخاصة عندما يكون أداء الشركة ضعيفا. وكذلك هدفت الدراسة إلى تصميم عقود فعالة تحكم المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي لربط عمله بكفاءة مع أداء الشركة للعمل في مصلحة المساهمين. طبقت الدراسة في جنوب إفريقيا خلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008. وقد توصلت

لوجود علاقة سلبية بين الأداء المالي والمزايا الممنوحة للمدراء التنفيذيين. وقد أوصى الباحث أن على اللجان المختصة بتحديد المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي الأخذ بعين الإعتبار الحجم والقيمة الدفترية لدى تحديد هذه المزايا حيث يستحسن أن يقوموا بعزل القيمة الدفترية في قياس أداء الشركة لضمان الدقة في فهم أكثر لأداء الشركات.

دراسة (Cerasi, 2015) بعنوان:

" CEO Compensation, Regulation, And Risk In Banks Theory And Evidence The Financial Crisis"

هدفت هذه الدراسة إلى ايجاد العلاقة بين المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي والتنظيم المالي والمخاطر في البنوك. تم تطبيق الدراسة على عينة كبيرة من البنوك حول العالم وقياس مدى أثر المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي داخل البنوك على أسعار الأسهم أثناء الأزمة العالمية سنة 2007 – 2008. واستنتج الباحث من خلال دراسته بأنه لا توجد علاقة بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء البنك وذلك على عكس وجود أثر لتدني هذه المزايا على إنخفاض عوائد السهم وارتفاع التذبذب في البنوك خاصة عندما تكون سيطرة المساهمين ضعيفة وعندما تكون عملية فرض قيود على أنشطة البنك من خلال السلطات الإشرافية ضعيفة نسبيا.

دراسة (Fallatah, 2015) بعنوان:

" CEO Compensation Firm Performance And Corporate Governance"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء الشركة بالإضافة إلى أثر حوكمة الشركات على تلك المزايا كحجم مجلس الإدارة واستقلاليته والملكية الحكومية. طبقت الدراسة

على جميع الشركات الموجودة في سوق بورصة السعودية (المتداولة) للفترة الزمنية الواقعة بين 2008 – 2012. وقد استنتج الباحث وجود علاقة طردية بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وأداء الشركة في حين وجد علاقة سلبية بين المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي وهيكل حوكمة الشركة (من خلال حصر الإستقلاليه). وقد أوصى الباحث بأن استخدام المزايا غير المالية وإدراجها في دراسة على أداء الشركة ستغير من النتائج الرئيسية على الأقل نوعيا.

دراسة (Olalekan, 2015) بعنوان:

" Effect Of CEO Pay On Bank Performance In Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المزايا الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك النيجيرية تعزز ام تدني الأداء الخاص بتلك البنوك, ولمحاولة كشف الحقائق المخفية حول إعطاء هذه المزايا. طبقت هذه الدراسة على 11 بنكا في نيجيريا خلال الفترة الواقعة بين 2005 – 2012 وذلك باستخدام طريقة التعميم الديناميكية (GMM). وقد استنتج الباحث بأن المزايا المدفوعة للرئيس التنفيذي لها تأثير كبير سلبي على أداء البنوك. وقد أوصى الباحث بوضع طرق إرشاد مناسبة لوضع وتحديد الحوافز والمزايا للمواءمة بين مصالح الرئيس التنفيذي داخل البنوك وبين المساهمين.

2–5 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها (في حدود علم الباحث) من الدراسات المحدودة التي أجريت في الأردن لإختبار العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في الشركات الأردنية بشكل عام وفي البنوك التجارية الأردنية بشكل خاص, وتميزت هذه الدراسة عن دراسة (الخفش, 2015) منها بشكل خاص من عدة جوانب هي: حداثتها وتوسعها زمنيا حيث تم تطبيقها على قطاع البنوك التجارية الأردنية

خلال الفترة 2011 – 2015 بينما طبقت دراسة الخفش على الشركات المساهمة العامة الأردنية للفترة 2011 – 2013 وذلك لعدم افصاح عدد كبير من البنوك عن المزايا المالية قبل ذلك, كما تتميز الدراسة عن دراسة الخفش أيضا باختلاف المنهجية التي طبقتها والقائمة على المنهج الإختباري المبني على تحليل بيانات فعلية مستخلصة من القوائم المالية المنشورة للبنوك المشمولة بالدراسة في حين قامت دراسة الخفش على المنهج الإستقرائي القائم على المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام الإستبانة. وكما تميزت دراستي أيضا في حصر البيانات حيث تم إختيار الرئيس التنفيذي "رأس الهرم" باعتباره العنصر الرئيسي والأساسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبنك وذلك على عكس دراسة الخفش حيث تطرق إلى أخذ المزايا المالية الممنوحة للمدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة كمجموعة واحدة ومن ثم دراسة أثر الأداء المالي على مجموع كامل المزايا الممنوحة لهم وهذا الأمر ينعكس على دقة البيانات بشكل سلبي بحيث إذا كان شخص من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين تمنح له المزايا بشكل غير عادل فإن ذلك يؤثر على عمومية النتائج.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة

3-3 عينة الدراسة

3-4 مصادر الدراسة

3-5 أداة الدراسة

3-6 الأساليب الإحصائية

3-7 متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يشتمل هذا الفصل على عرض لمنهجية الدراسة المتبعة من قبل الباحث بالإضافة إلى تناول مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها ومصادر الحصول على المعلومات، ومن ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

3-1 منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال دراسة ميدانية إختبارية "Empirical Study" قوامها بيانات مالية فعلية مستخلصة من التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية المشمولة في عينة الدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية ضمن القطاع المالي المدرجة في بورصة عمان لعام 2015 والبالغ عددها (13) بنكا.

3-3 عينة الدراسة

نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تكونت عينة الدراسة من (13) بنكاً تجاريا أي من كامل مجتمع الدراسة وبذلك تشكل العينة (100%) من مجتمع الدراسة التي توفرت بياناتها خلال فترة الدراسة الممتدة لعام 2011 - 2015.

3-4 مصادر جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها, قام الباحث بالاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات وهي كالآتي:

1- مصادر أولية لتوفير البيانات التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة وهي معلومات مالية واردة في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية والمتوفرة في بورصة عمان والمنشورة في مواقعها الالكترونية للفترة الواقعة بين 2011 – 2015 وتم استخدامها لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

2- مصادر ثانوية تتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسات النظرية السابقة والتشريعات والمراجع والأبحاث ورسائل الماجستير المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وذلك لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

3-5 أداة الدراسة

لقد قام الباحث بالإعتماد على مصادر فعلية للبيانات من خلال التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية الموجودة والمنشورة في بورصة عمان للفترة الوقعة بين 2011 – 2015.

3-6 الأساليب الإحصائية

لأغراض تحليل بيانات الدراسة وإختبار فرضياتها, قام الباحث بإستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة بكل من:-

أولا: الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث قام الباحث بتحليل بيانات الدراسة تحليلا وصفيا لكافة متغيرات الدراسة وذلك من أجل إستخراج عدة مقاييس إحصائية وصفية مثل: الوسط الحسابي, الانحراف المعياري وأدنى قيمة وأعلى قيمة, وذلك بالإضافة إلى مؤشري الإلتواء Skewness والتفرطح Kurtosis.

ثانيا: إختبار فرضيات الدراسة والمتمثلة باستخدام نموذج الإنحدار المتعدد (Multiple regression), وذلك من أجل إختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في هذه الدراسة, بالإضافة إلى إستخدام أساليب إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي مثل:

1- إختبار التوزيع الطبيعي (Normality distribution test)

2- إختبار التداخل الخطي.

3- إختبار Durbin – Watson لإختبار مشكلة الإرتباط الذاتي.

4- مصفوفة إختبار بيرسون لمتغيرات الدراسة.

وقام الباحث بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لهذه الغاية.

3-7 متغيرات الدراسة

تتكون الدراسة الحالية من المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: الأداء المالي للبنوك

المتغيرات الفرعية أو الضابطة: وتتمثل فيما يلي:

1- /العائد على حقوق الملكية ROE ويتمثل في التحليل بالمتغير X_1

2- العائد على الأصول ROA ويتمثل في التحليل بالمتغير X_2

3- العائد على السهم EPS ويتمثل في التحليل بالمتغير X_3

المتغير التابع: المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي ويتمثل في التحليل بالمتغير Y.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4-1 المقدمة

4-2 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

4-2-1 اختبار التوزيع الطبيعي

4-2-2 اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

4-3 الإحصاءات الوصفية للدراسات ومتغيراتها

4-4 مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

4-5 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4-1 مقدمة

بعد عملية تجميع بيانات الدراسة، وبناء على الأساليب الإحصائية التي تم الاستناد عليها في الفصل السابق، تم القيام بتحليل البيانات التي تم جمعها بهدف استخلاص نتائج الدراسة للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة أجزاء رئيسية، يتعلق الجزء الأول بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الاستعانة بمجموعة من المقاييس الإحصائية الوصفية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة، وذلك بغية وصف عينة الدراسة بشكل يعكس واقع بياناتها، أما الجزء الثاني فتم فيه التحقق من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي والتحقق من مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، واختبار التداخل الخطي والارتباط الذاتي، أما الثالث فتم فيه اختبار فرضيات الدراسة من خلال احتساب معاملات نموذج الانحدار المتعدد ومناقشة النتائج، وذلك من خلال استخدام الرزمة الإحصائية SPSS V (22).

4-2 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

هنالك العديد من الشروط الاجب توفرها في بيانات الدراسة كي تكون ملاءمة لإجراء الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة، وقد أشار كل من (Hayduk, (1987, p.47 و(Aladham et al., (2015 إلى ضرورة التأكد من توزيع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة توزيعاً طبيعياً وفي حال عدم توفر هذا الشرط، فإنه لا بد من إجراء اختبارات التحليل للبيانات التي تحمل صفة التوزيع غير الطبيعي، وعليه فإنه لا بد من إجراء اختبار التوزيع الطبيعي، إلا أن (Bagozzi and Yi, (1988 أشارا إلى ما سمي

بنظرية النهاية المركزية التي تفيد بعدم الحاجة لإجراء هذا الاختبار واعتبار البيانات موزعة طبيعياً في حال ازدياد حجم العينة المختارة عن (30) مفردة فما فوق، وحيث أن مفردات المشاهدات في عينة الدراسة قد بلغت (65) أي (13*5) مشاهدة لكل متغير، الأمر الذي يشير إلى عدم الحاجة إلى اجراء اختبار التوزيع الطبيعي، ومع ذلك فقد قام الباحث بإجراء هذا الاختبار للتأكيد على أن بيانات الدراسة تحقق شرط التوزيع الطبيعي.

4-2-1 اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة بالاستعانة باختبار Kolmogorov-Smirnov لبيان التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم 4.1: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Variables	P-Value	K-S
Y	0.200**	2.014
ROE	0.130	1.117
ROA	0.054	0.522
EPS	0.061	1.081

يعرض الجدول رقم (4.1) نتائج التحقق من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة (Normal-Distribution) وذلك بالاستعانة باختبار Kolmogorov-Smirnov، كما يعرض الجدول نتائج اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لكل متغير من متغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variables وهي (المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لحجم المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي كمتغير تابع، وكل من العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، والعائد على السهم كمتغيرات مستقلة)، وتكون قاعدة القرار وفقاً لهذا الاختبار أن البيانات تحقق شرط التوزيع الطبيعي إذا كانت

قيمة الاحتمال (*P–Value*) أكبر من (0.05)، وغير ذلك ينتفي ذلك (Qasem et al., 2016; Hu & Bentler, 1999)، وبالنظر إلى الجدول رقم (4.5) يلاحظ أن جميع قيم *P* لمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05) لذا تحقق شرط التوزيع الطبيعي، وبناء على ذلك يمكن استخدام الاختبارات المعلمية Paramatric Tests للبيانات المتعلقة ببيان أثر الأداء المالي على المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي بالإضافة الى بيان العلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية.

4–2–2 اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

بعد اختبار مدى اقتراب بيانات الدراسة من توزيعها الطبيعي، تأتي الخطوة الثانية من اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي وهو اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة، حيث كانت نتائجها على النحو الآتي:

جدول رقم 4.2: اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

Independent Variables	Multicollinearity	
	VIF	Tolerance
ROE	1.044	0.958
ROA	1.177	0.850
EPS	1.286	0.778
Durbin-Watson		2.011

يعرض الجدول رقم (4.2) اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test من خلال ما يعرف بمقياس Collinearity Diagnostics، وذلك بالاسترشاد بمؤشرين هما:

1. معامل تضخم التباين Variance Inflationary Factor (VIF)، ووفق كل من (Field, 2001)، (Myrs, 1990) يكون هناك تضخم إذا كانت قيمة (VIF) تساوي 5 أو أكثر.

2. معامل القدرة على التحمل Tolerance، حيث تعتبر القيمة الأقل من (0.10) دليلاً على وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Field, 2001)، وبمطالعة بيانات الجدول السابق يلاحظ أنه تم وبالنسبة لجميع متغيرات الدراسة إجتياز هذين المؤشرين مما يعني عدم مشكلة تداخل خطي في نموذج الدراسة.

كما تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وذلك عن طريق الاختبار (Durbin–Watson test)، ووفقاً لـ (Field, 2001) تظهر المشكلة عندما تكون القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة مما يؤثر على صحة النموذج لما سيظهره من أثر غير حقيقي جراء ذلك الارتباط، وتتراوح قيمة هذا الاختبار ما بين (0–4) حيث تشير النتيجة القريبة من (0) إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، وتتراوح النتيجة المثلى ما بين (1.5–2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات (Qasem et al., 2016)، ويلاحظ من الجدول رقم (4.6) أن قيمة D–W المحسوبة لنموذج الدراسة قد بلغت (2.011)، وحيث أن هذه القيمة تقع ضمن المدى الملائم الأمر الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي تؤثر على صحة النموذج.

4-3 الإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها

جدول رقم 4.3: نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة التابع المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي (Y)

Year	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
2015	297818	885840	539079	182825	0.68	-0.63
2014	290000	908847	529677	204652	0.81	-0.58
2013	244865	739706	411819	130317	0.27	2.40
2012	233025	773000	364463	139892	0.28	1.36
2011	8169	616118	331614	148020	-0.30	1.44
All years	**8169**	**908847**	**435330**	**179982**	**0.89**	**0.76**

يعرض الجدول رقم (4.3) نتائج الاختبار الإحصائي الوصفي لمتغير الدراسة التابع المتمثل بالمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي (Y)، ويلاحظ من الجدول السابق أن الوسط الحسابي للمزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين في عام 2015 قد بلغ (539079) وهو الوسط الحسابي الأعلى لجميع سنوات الدراسة، كما يلاحظ أن الوسط الحسابي لعام 2014 قد بلغ (529677) وهو أقل من عام 2015 إلا أن القيمة الأعلى لعام 2014 هي الأعلى بين جميع السنوات، الأمر الذي يفسر إرتفاع الانحراف المعياري لعام 2014 الذي بلغ (204652) والذي يشير إلى تشتت القيم عن وسطها الحسابي، ويلاحظ أن الوسط الحسابي لجميع السنوات معاً قد بلغ (435330) ويمكن تفسير انخفاض هذا المتوسط عن المتوسطات الحسابية لعامي 2014 و2015، من خلال نتائج الأوساط الحسابية للمزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين للسنوات 2011 و2012 و2013 التي بلغت (411819) و(364463) و(331614) على التوالي، ويمكن عزو ذلك إلى أن تلك السنوات هي التي تحملت عبء تكوين المخصصات التي كونتها بعض البنوك التجارية لمواجهة القروض المتعثرة الناتجة عن آثار الأزمة المالية الناتجة بعامي 2009

و2010، والتي انعكست سلباً على الأداء المالي لتلك البنوك ومن ثم سلباً أيضاً على المزايا التي منحت لرؤسائها التنفيذيين.

ولا بد من الإشارة هنا إلى مؤشرات الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) اللذان يقوما بقياس مدى ملاءمة البيانات لشروط التوزيع الطبيعي، وحسب رأي (Hair et al, 2003) فإن المدى المناسب للالتواء هو عندما تقع قيمته بين (1−) و(1+)، بينما المدى المناسب لمعامل التفرطح هو بين (3−) و(3)، وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن قيم كل من مؤشري الالتواء والتفرطح للعامل التابع المتمثل بالمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي (Y) تحقق هذين الشرطين ويقعان ضمن المدى الملائم، الأمر الذي يشير إلى ملاءمة بيانات هذا المتغير لشرط التوزيع الطبيعي.

جدول رقم 4.4: نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على حقوق الملكية (ROE)

Year	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
2015	0.03	13.74	9.00	3.60	-0.39	2.37
2014	7.57	15.26	10.67	2.32	0.58	-0.35
2013	2.81	15.44	9.56	3.43	-0.24	0.02
2012	1.99	14.63	8.79	3.47	-0.20	0.08
2011	-1.45	16.37	7.86	4.91	-0.30	0.20
All years	**-1.45**	**16.37**	**9.18**	**3.65**	**-0.68**	**0.83**

يعرض الجدول رقم (4.4) نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل المتمثل بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، ويلاحظ من الجدول السابق أن أعلى وسط حسابي للعائد على حقوق الملكية كان في عام 2014 حيث بلغ (10.67)، في حين كان أقل وسط حسابي في عام 2011 حيث بلغت قيمته (7.86)، ويلاحظ أن الوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية لجميع السنوات قد بلغت قيمته (9.18) حيث يشير

الوسط الحسابي هنا إلى إلى مدى توظيف البنوك استثمارات مساهميها بشكل أمثل، كما يلاحظ هنا أيضاً أن الانخفاض النسبي للعائد على حقوق الملكية (ROE) للعامين 2011 و2012 عن ما هو عليه بالنسبة للأعوام الثلاثة الأخرى يمكن ربطه أيضاً بآثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء تلك البنوك، وبالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح أن قيم كل من مؤشري الالتواء والتفرطح للعامل المستقل المتمثل بالعائد على حقوق الملكية (ROE) تقع أيضا ضمن المدى الملائم، الأمر الذي يشير إلى ملاءمة بيانات هذا العامل لشرط التوزيع الطبيعي.

جدول رقم 4.5: نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على الأصول (ROA)

Year	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
2015	0.60	1.86	1.29	0.38	-0.25	-0.88
2014	0.86	2.05	1.48	0.35	-0.11	-0.62
2013	0.30	1.96	1.35	0.49	-0.72	0.51
2012	0.24	1.93	1.28	0.45	-0.84	0.83
2011	-0.17	1.89	1.12	0.63	-0.87	0.15
All years	**-0.17**	**2.05**	**1.30**	**0.47**	**-0.83**	**0.89**

يعرض الجدول رقم (4.5) نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل المتمثل بالعائد على الأصول (ROA)، ويلاحظ من هذا الجدول أن أقل وسط حسابي كان لعام 2011 حيث بلغ (1.12)، ويلاحظ ارتفاعه في عام 2012 ليبلغ (1.28) ومن ثم في عام 2013 ليبلغ (1.35) ومن ثم في عام 2014 ليصل إلى (1.48)، في حين يلاحظ انخفاضه في عام 2015 حيث بلغت قيمته (1.29)، وتفسر هذه النسبة بمدى فاعلية البنوك في تحقيق الربح من خلال الاستثمارات والأصول المتاحة لديها، حيث يشير المعدل هنا إلى انخفاض عوائد البنوك محل الدراسة التي تحققها من خلال الأصول المتاحة لديها، وبالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح أن قيم كل من مؤشري الالتواء والتفرطح للمتغير المستقل المتمثل بالعائد على الأصول

(ROA) تقع هنا أيضا ضمن المدى الملائم، الأمر الذي يشير إلى ملاءمة بيانات هذا المتغير لشرط التوزيع الطبيعي.

جدول رقم 4.6: نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على السهم (EPS)

Year	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
2015	0.03	0.67	0.25	0.18	0.18	0.97
2014	0.09	0.63	0.26	0.17	0.56	-0.09
2013	0.03	0.65	0.25	0.18	0.68	0.23
2012	0.02	0.49	0.21	0.15	0.74	-0.77
2011	-0.02	0.49	0.20	0.16	0.54	-0.87
All years	**-0.02**	**0.67**	**0.23**	**0.17**	**0.65**	**-0.09**

يعرض الجدول رقم (4.6) نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل المتمثل بالعائد على السهم (EPS)، ويلاحظ من الجدول السابق وجود ثبات نسبي في الأوساط الحسابية للعائد على السهم خلال سنوات الدراسة، حيث كان أقل متوسط للعائد على السهم (0.20) وذلك في عام (2011)، في حين كان أعلى متوسط للعائد على السهم في عام (2014) حيث بلغ (0.26)، وقد حصلت سنوات الدراسة ككل على متوسط حسابي (0.23) وقد بلغ الانحراف المعياري (0.17) وتحتل هذه النسبة أهمية كبيرة، حيث تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي يتم الأخذ بها بعين الاعتبار من قبل المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح أن قيم كل من مؤشري الالتواء والتفرطح للعامل المستقل المتمثل بالعائد على السهم (EPS) تقع أيضا ضمن المدى الملائم، الأمر الذي يشير إلى ملاءمة بيانات هذا العامل لشرط التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4.7) Descriptive statistics for all the variables Means during (2011-2015)

Variables	Minimum	Maximum	Mean	SD	Skewness	Kurtosis
Y	**8169**	**908847**	**435330**	**179982**	**0.89**	**0.76**
ROE	**-1.45**	**16.37**	**9.18**	**3.65**	**0.83**	**-0.68**
ROA	**-0.17**	**2.05**	**1.30**	**0.47**	**-0.83**	**0.89**
EPS	**-0.02**	**0.67**	**0.23**	**0.17**	**0.65**	**-0.09**

يعرض الجدول رقم (4.7) ملخص لنتائج الاختبار الوصفي لجميع متغيرات الدراسة على مدار الفترة من 2011–2015، ويلاحظ من هذا الجدول السابق أن الوسط الحسابي لمتغير الدراسة التابع المتمثل بالمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي (Y) لجميع السنوات قد بلغ (435330) الأمر يمكن تفسيره من خلال مؤشرات الأداء المالي الجيدة لعينة الدراسة المتمثلة بالبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ الوسط الحسابي لمتغير الدراسة المستقل الأول المتمثل بالعائد على حقوق الملكية (ROE) لجميع سنوات الدراسة (9.18)، وبلغ الوسط الحسابي لمتغير الدراسة المستقل الثاني المتمثل بالعائد على الأصول (ROA) لجميع سنوات الدراسة (1.30)، وبلغ الوسط الحسابي لمتغير الدراسة المستقل الثالث المتمثل بالعائد على السهم (EPS) لجميع سنوات الدراسة (0.23).

وتتلاءم الأوساط الحسابية لهذه المؤشرات جميعها بدلالة مؤشري الإلتواء والتفرطح مع متطلبات التوزيع الطبيعي.

4-4 مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على مصفوفة ارتباط بيرسون من أجل تقييم العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة نفسها ثم فيما بين كل منها والمتغير التابع على النحو الآتي:

جدول رقم 4.8: نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Variable	***Y***	***X1***	***X2***	***X3***
Y	**1**			
X1	**0.352***	**1**		
X2	**0.314***	**0.673****	**1**	
X3	**0.294***	**0.451****	**0.461****	**1**

**.Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*.Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

حيث تشير Y إلى المتغير التابع وهو المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لحجم تلك المزايا، وتشير X1 إلى العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير مستقل، وتشير X2 إلى العائد على الأصول ROA كمتغير مستقل، وتشير X3 إلى العائد على السهم EPS كمتغير مستقل.

وبمطالعة البيانات الإحصائية المعروضة في الجدول رقم (4.8) يتضح ما يلي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة فيما بين المتغيرات المستقلة (X1, X2, X3)، لكن قوة الارتباط فيما بينها متفاوتة، إذ أن معامل الارتباط الأقوى وهو (0.673) كان بين المتغير x1 أي العائد على

حقوق الملكية ROE والمتغير x2 وهو العائد على الأصول ROA، بينما كان معامل الارتباط الأدنى بين X1 أي العائد على حقوق الملكية ROE والمتغير x3 أي العائد على السهم EPS.

2. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبقيم متفاوتة لمعامل الارتباط فيما بين المتغير التابع (Y) المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي وكل من المتغيرات المستقلة الثلاث (X1, X2, X3)، وكان معامل الإرتباط الأقوى هو الذي يربط تلك المزايا مع العائد على حقوق الملكية ROE، إذ بلغ (0.352)، بينما الأدنى كان بين تلك المزايا والعائد على السهم EPS، إذ بلغ (0.294).

4-5 اختبار فرضيات الدراسة

بقصد اختبار الفرضية الرئيسية الأولى Ho1 والفرضيات الفرعية الثلاث ذات العلاقة بها، أخضع الباحث بيانات الدراسة للتحليل باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وبمستوى معنوية 0.05 الذي تحكمه قاعدة القرار التالية:

ترفض الفرضة الصفرية أو العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة a أو الدلالة (sig) ≤ 0.05، أو حيث تكون قيمة F المحسوبة > من قيمتها الحرجة أو الجدولية، في حين تقبل الفرضية الصفرية أو العدمية Ho وترفض البديلة Ha إذا كانت قيمة الدالة (sig) > 0.05 أو حيث تكون قيمة F المحسوبة أقل أو تساوي من قيمتها الحرجة أو الجدولية، وبناء على هذا التحليل كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 4.9: نتائج اختبار الانحدار المتعدد للعلاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي

Model	**B**	**Standardized Coefficients**	**T**	**Sig**
Constant	5.360	- - -	3.903	0.000
X1	0.313	0.261	2.018	0.048
X2	0.210	0.339	2.796	0.024
X3	0.130	0.396	3.366	0.015
F test Model= 5.260			**Sig F= 0.003**	
Adjusted R Square= 0.166			**R= 0.453**	
F Distribution Table = 3.889			**T Distribution Table = 1.669**	
Y= β0+ β1*X1 + β2*X2+ β3*X3+e				

حيث تشير Y إلى المتغير التابع وهو المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لحجم المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي، وتشير X1 إلى العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير مستقل، وتشير X2 إلى العائد على الأصول ROA كمتغير مستقل، وتشير X3 إلى العائد على السهم EPS كمتغير مستقل.

بمطالعة النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.9) أعلاه بخصوص اختبار فرضيات الدراسة يتضح ما يلي:

أولاً: بخصوص الفرضية الرئيسية الأولى Ho1 والتي نصها ما يلي "**لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)** يتضح ما يلي:

1. حيث أن Sig F وهي 0.003 أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي 0.05، إذاً يتوجب رفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى Ho1 وقبول الفرضية البديلة لها $H\alpha$، وبما يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية أو تأثير متبادل بين المتغير المستقل الأداء المالي ممثلاً بعناصره الثلاث (ROE, ROA, &EPS) معاً والمتغير التابع المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية.
2. قيمة معامل الارتباط (R) وهي 0.453 تؤكد وجود علاقة موجبة ومرتفعة نسبياً بين الأداء المالي للبنوك التجارية المشمولة في عينة الدراسة والممثلة بمتغيرات الدراسة الثلاثة مجتمعة (x1, x2, x3) وبين المزايا التي يحصل عليها الرؤساء التنفيذيون في تلك البنوك والمتمثلة بالمتغير التابع (Y). كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) وهي 0.166 تعني أن حوالي 16.6% فقط من التقلبات التي تحدث في الأداء المالي للبنوك التجارية يمكن تفسيره بالتغيرات التي تحدث في المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي، والانخفاض النسبي لقيمة معامل التحديد تشير إلى وجود عوامل أخرى تقع خارج نطاق العلاقة المتبادلة بين هذين المتغيرين قد يكون لها أثر متبادل لكل منهما على الآخر.

3. إن قيمة (B) التي كشف عنها هذا التحليل وهي 5.360 تمثل قيمة ثابت معادلة الانحدار الذي يعبر عنه عادة في نماذج التنبؤ التي يتم استخلاصها من تحليل الانحدار المتعدد والتي سيتم الاستفادة منها لاحقاً في تطوير النموذج الذي يعبر عن العلاقة بين المتغير التابع (Y) من جهة والمتغيرات المستقلة (x1, x2, x3) من جهة أخرى.

ثانياً: بخصوص الفرضيات الفرضية الثلاث يتضح من بيانات ذلك الجدول ما يلي:

1. بخصوص الفرضية الفرعية الأولى Ho1-1 ونصها "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**".

1-1 بلغت قيمة (sig) الخاصة بها 0.048 وهي أقل من 0.05، لذا يتوجب رفض الفرضية العدمية ذات العلاقة بها وقبول الفرضية البديلة ومفادها وجود علاقة إحصائية متبادلة بين المتغير المستقل x1 الممثل للعائد على حقوق الملكية ROE والمتغير التابع Y الممثل للمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي.

2-1 كما أن قيمة Beta هي 0.261 تعبر عن قيمة معامل الارتباط Correlation coefficient بين المتغيرين مما يعني أن العلاقة بينهما موجبة لكنها ضعيفة نسبياً في حين أن معامل الانحدار وهو 0.313 (Beta) يمثل الرقم الذي سيرفق بهذا المتغير أي (x1) في نموذج الانحدار الذي سيمثل العلاقة التي تربط المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (x1, x2, x3).

2. بخصوص الفرضية الفرعية الثانية Ho1-2 ونصها "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول (ROA) والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**".

2-1 بلغت قيمة (sig) الخاصة بها 0.024 وهي أقل من 0.05، لذا يتوجب رفض الفرضية العدمية ذات العلاقة بها وقبول الفرضية البديلة ومفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية متبادلة بين المتغير المستقل x2 الممثل للعائد على الأصول ROA والمتغير التابع Y الممثل للمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي.

2-2 كما أن قيمة Beta هي 0.339 تعبر عن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين مما يعني أن العلاقة موجبة، في حين أن معامل الانحدار وهو 0.210 (Beta) يمثل الرقم الذي سيرفق بهذا المتغير أي (x2) في نموذج الانحدار الذي سيمثل العلاقة التي تربط المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (x1, x2, x3).

3. بخصوص الفرضية الفرعية الثالثة Ho1-3 ونصها "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على السهم (EPS) والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**".

3-1 بلغت قيمة (sig) الخاصة بها 0.015 وهي أقل من 0.05، لذا يتوجب رفض الفرضية العدمية ذات العلاقة بها وقبول الفرضية البديلة ومفادها وجود علاقة متبادلة بين المتغير المستقل x3 الممثل للعائد على السهم EPS والمتغير التابع Y الممثل للمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي.

3-2 كما أن قيمة Beta هي 0.396 تعبر عن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين مما يعني أن العلاقة موجبة، في حين أن معامل الانحدار وهو 0.130 (Beta) يمثل الرقم الذي سيرفق لهذا المتغير أي (x3) في نموذج الانحدار الذي سيمثل العلاقة التي تربط المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (x1, x2, x3).

ثالثاً: من جانب آخر يوضح الجدول بأنه وإن كشف الاختبار عن وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين المتغيرات المستقلة كل على حده مع المتغير التابع إلا أن الوزن النسبي لهذه المتغيرات يتفاوت في تشكيل معادلة الانحدار.

إذ أن الوزن الأكبر في هذه المعادلة هو للمتغير X1 أي العائد على حقوق الملكية ROE الأمر الذي يشير إلى أن التكوين السلوكي للرئيس التنفيذي يولي إهتماماً أكبر لمصلحة المساهمين على مصلحة المودعين بما يخل بمبدأ من مبادىء الحوكمة التي تفترض أن تراعي مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصالح بما فيها المودعين بالشكل الأمثل. في حين أن الوزن الأقل هو للمتغير X3 أي العائد على السهم EPS، لذا وبمراعاة قيمة ثابت النموذج Constant وهو 5.360 تصاغ معادلة الانحدار الخطي التي تمثل نموذج التنبؤ لقيمة المزايا المالية التي يحصل عليها الرئيس التنفيذي في البنوك التجارية فيما لو تم اعتماد الأداء المالي فقط كدالة لهذا التنبؤ بالشكل الرياضي التالي:

$$Y = 5.360 + (0.313*X1) + (0.210*X2) + (0.130*X3) + e$$

حيث أن:

Y: تشير إلى المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لحجم المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي.

X1: تشير إلى العائد على حقوق الملكية.

X2: تشير إلى العائد على الأصول.

X3: تشير إلى العائد على السهم.

e: هامش الخطأ, أو ما يعرف إحصائيا بالمتغير الوهمي Dummy Variable.

لكن مع ضرورة التذكر هنا إلى أن هناك عوامل أخرى قد يكون لها دور في تحديد هذه المزايا والتي يمثلها الحرف (e) في هذا النموذج ومن هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر والتي لم يتم التعرض لها في هذه الدراسة:

1. حجم البنك بما في ذلك تعدد الشركات المساهمة التي يمتلك منها البنك حصصاً تتطلب وجود ممثلين له في مجالس إدارتها.
2. الظروف الاقتصادية العامة المتعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي.
3. وجود نظام حوكمة فعال في البنوك يوفر أدوات للاستقلالية لمجالس الإدارة، ولجنة التدقيق، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجة والتي بوجودها يتقلص مفعول الإدارات التنفيذية على حساب مصلحة المساهمين.
4. التنافس بين البنوك على استقطاب الرؤساء التنفيذيين من ذوي الخبرة والسمعة الجيدة.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة

5-2 توصيات الدراسة

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة

بعد تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي بشكل عام والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى طبيعة العلاقة الحاصلة بين الأداء المالي والمزايا المالية التي يتم منحها للرؤساء التنفيذيين، حيث أنه لكما ارتفع الأداء المالي للبنوك فإن ذلك يدفع الرؤساء التنفيذيين فيها إلى طلب المزيد من المزايا المالية من أجل تحفيزهم على القيام بأعمالهم على أفضل وجه، وبالتالي الحفاظ على الأداء المالي للبنك والارتقاء به مستقبلاً من أجل تحقيق الميزة التنافسية والوصول إلى الأهداف الرئيسية لهذه البنوك، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من (Kubu, 2000) و(Merhebi, 2006) و(Sigler, 2011) و(Nulla, 2014) و(الخفش، 2015) و(Bahl, 2015) و(Fallatah, 2015)، كما توافقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (Buigut, 2015) التي توصلت إلى وجود علاقة موجبة للأداء المالي مع المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي، في حين تعارضت هذه النتيجة مع دراسة كل من (Tariq, 2010) و(Aduda, 2011) و(Bussin, 2015) و(Olalekan, 2015) التي توصلت جميعها إلى وجود علاقة سالبة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة، وكما إختلفت نتائج كل من دراسة (Bussin, 2015) و(Cerasi, 2015) واللتان توصلتا إلى عدم وجود أي علاقة بين الأداء المالي والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي.

ويرى الباحث أن السبب الرئيسي في اختلاف نتائج الدراسة عن الدراسات المشار إليها سابقاً يعود إلى أمرين:

أولهما: اختلاف البيئة التي أجريت بها الدراسة وهي الأردن عن البيئة التي أجريت في معظم تلك الدراسات.

وثانيهما: أن أغلبية تلك الدراسات إن لم يكن معظمها انصبّ على قطاعات اقتصادية غير قطاع البنوك التجارية.

2. توجد علاقة احصائية بين المؤشرات الثلاثة للأداء المالي المشمولة في الدراسة (ROE, ROA, &EPS) مجتمعة وكلٍ على انفراد وبين المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية، لكن تأثير كل منها على انفراد متفاوت إذ يحتل مؤشر ROE المرتبة الأولى، ويليه مؤشر ROA، ثم بعد ذلك مؤشر EPS.

ولدى تفسير العلاقة لكل منها على انفراد:

2-1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن العائد على حقوق الملكية هو مقياس يعبر من العلاقة بين أموال مساهمي المشروع المستثمرة من جهة وعوائدها من جهة أخرى، حيث يقوم بقياس العائد لكل دينار مستثمر من قبل مالكي المشروع، الأمر الذي يجعله مقياساً للحكم على كفاءة وفاعلية الإدارة في توظيف أموال المالكين، وبالتالي فإنه كلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى ازدياد المزايا المالية الممنوحة المدراء التنفيذيين بسبب رضا الملاك عن النتائج الحالية وبغية الحفاظ على هذا المستوى من

النتائج والارتقاء بها في المستقبل، الأمر الذي يفسر طبيعة الأثر الإيجابي للعائد على حقوق الملكية على المزايا المالية الممنوحة للمدراء التنفيذيين في البنوك، وقد تعارضت هذه النتيجة مع دراسة (Bussin, 2015) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين العائد على حقوق الملكية والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي، ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يعود إلى اختلاف مجتمع وفترة الدراسة حيث تم إجراء هذه الدراسة في جنوب أفريقيا وخلال الفترة ما بين 2006-2011.

2-2 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول (ROA)، والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن العائد على الأصول يعبر عن مدى كفاءة المدراء التنفيذيين في استغلال الموارد المالية والبشرية للبنك استغلالاً أمثلا يعظم من قيمة الأرباح المحققة، وبالتالي فإن هذه النسبة ترتبط إيجاباً بالمزايا التنفيذية الممنوحة للرئيس التنفيذي، حيث أنه كلما تحسنت هذه النسبة زاد رضا المالكين عن كفاءة الاستخدام لأصول الشركة، وبالتالي ازداد رضاهم عن الإدارة، الأمر الذي يستدعي منح الإدارة التنفيذية المزايا المالية المناسبة من أجل تحفيزهم للحفاظ على تطوير الأداء المالي للبنوك بشكل عام.

3-2 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على السهم (EPS)، والمزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن العائد على السهم يعبر عن حصة السهم العادي الواحد المتداول من صافي دخل الشركة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم الشركة وبالتالي ارتفاع قيمتها السوقية

والحفاظ على استثماراتها الحالية واستقطاب استثمارات مستقبلية، وعليه فإنه كلما زادت هذه النسبة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة ثقة مالكي الشركة بالإدارة التنفيذية الحالية بسبب إدارتها الجيدة لأموال المشروع، الأمر الذي يزيد من أهمية بقاء هذه الإدارة ويعتبر سبباً لمنح المزايا المالية للإدارة التنفيذية فيها، وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة (Cerasi, 2015).

3- توصل الباحث إلى إقتراح نموذج التنبؤ لقيمة المزايا المالية التي يحصل عليها الرئيس التنفيذي في البنوك التجارية فيما لو تم اعتماد الأداء المالي فقط كدالة لهذا التنبؤ بالشكل الرياضي التالي:

$$Y = 5.360 + (0.313*X1) + (0.210*X2) + (0.130*X3) + e$$

حيث أن:

Y: تشير إلى المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي مقاسةً باللوغاريتم الطبيعي لحجم المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي.

$X1$: تشير إلى العائد على حقوق الملكية.

$X2$: تشير إلى العائد على الأصول.

$X3$: تشير إلى العائد على السهم.

e: هامش الخطأ, أو ما يعرف إحصائيا بالمتغير الوهمي Dummy Variable.

5-2 توصيات الدراسة

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث ما يلي:

1. الأخذ بنتائج الدراسة وخصوصا النموذج المقترح من قبل الباحث بعين الاعتبار في إعداد وتحديد المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في البنوك التجارية الأردنية.
2. إعادة النظر في المزايا المالية الممنوحة للرؤساء التنفيذيين في البنوك التجارية الأردنية، والموازنة بين مصالح المساهمين ومصالح الرؤساء التنفيذيين فيها، والسعي إلى الوصول إلى أسس ومعايير عادلة تحدد هذه المزايا بهدف الوصول إلى الأهداف المنشودة من هذه المزايا.
3. حث الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي ترتكز على تقييم العلاقة بين العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على قيم المزايا المالية التي يتقاضاها الرؤساء التنفيذيون في البنوك التجارية مثل: حجم البنك، الحوكمة، المنافسة السوقية في القطاع المصرفي ... الخ.
4. كذلك إجراء المزيد من الدراسات على الموضوع نفسه التي تشمل القطاعات الإقتصادية الأخرى مثل الصناعية، الخدمية.
5. إعداد دراسات مستقبلية لمقارنة المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي في كل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
6. الإفصاح عن المزايا المعنوية داخل القوائم المالية.
7. ربط أداء الرئيس التنفيذي بالمزايا المالية الممنوحة له بالزيادة أو النقصان أو بنسبة من الأرباح السنوية للبنك مواءمة مع المنافع الممنوحة للمساهمين.
8. لدى التعاقد بين الإدارة والرئيس التنفيذي النص في العقد على أن تكون المزايا المالية الممنوحة التي يتقاضاها مبنية على آدائه في الأجل الطويل وليس في الأجل القصير.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1- بلقاسم, سلاطنية (2004) "العلاقات الإنسانية في المؤسسة", **مجلة العلوم الإنسانية,** جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد الخامس, ص 21-36.

2- الجساسي, عبدالله حمد (2011) " **أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان**" (رسالة ماجستير غير منشورة), الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي, عُمان.

3- الحلايبة, غازي حسن (2013) "**أثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأردن**" (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن.

4- الخطيب, محمد محمود (2010). "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**" ط1, عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

5- الخفش, رياض حسام الدين (2015) "**استخدام نظرية الوكالة في دراسة أثر أداء الشركة وهيكل الملكية على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة في الأردن**" (رسالة دكتوراه غير منشورة), جامعة العلوم الإسلامية العالمية, عمان, الأردن.

6- دزايت, خديجة (2013) "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة**" (رسالة ليسانس غير منشورة), جامعة قاصدي مرباح, ورقلة.

7- دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن لسنة (2016).

http://www.cbj.gov.jo/uploads/gov2014.pdf

8- رتيمي, الفضيل (2013) "عقلنة المنظمة ونظريات التنظيم", **المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية,** ج/ قسم العلوم الإجتماعية, 10, 2013, 12-20.

9- سايريت, ميشيل (2011) "**التنفيذ الناجح لإستراتيجية العمل**" ط1, مصر, القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.

10- السعودي, موسى (2013) " أثر الحوافز المادية على الرضا الوظيفي لدى العاملين في مؤسسة الضمان الإجتماعي الأردنية",جامعة البلقاء التطبيقية, **مجلة دراسات العلوم الإدارية, المجلد 40, العدد 1, 2013, ص 18-34.**

11- السوريون, الباحثون (2014) "الإدارة العلمية وفريدريك تايلور بفترة ال 1910s", **الإقتصاد, سلسلة الإدارة.** *http://www.mindtools.com/pages/article/newTMM_Taylor.htm*

12- صليحة, غريب (2014) "**دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير**", (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة قاصدي مرباح, ورقلة.

13- عباس, أنس عبدالباسط & حمادي, سليمان عبدالله (2009), "الحوافز وأثرها على الأداء", **مجلة تنمية الرافدين,** العدد 93, مجلد 31, ص (105-123).

14- العكش, علاء خليل (2007), "**نظام الحوافز والمكافات وأثره في تحسين الأداء الوظيفي في وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة**", (رسالة ماجستير غير منشورة), الجامعة الإسلامية, غزة.

15- المحجان, فهد محمد (2012) "**تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**" (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن.

16- الملحق الإقتصادي للغد, سوق ومال بتاريخ 11 أكتوبر 2016

17- مطر, محمد (2016) "**التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية**" الطبعة 4, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

18- المطيري, مشعل جهز (2011) "**تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**", (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن.

19- الناصر, سومر أديب (2004) "**أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي في سوريا: دراسة ميدانية على شركات الغزل والنسيج في الساحل السوري**" (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة تشرين, سوريا.

20- نديم, مريم شكري (2013) "**تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة إختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية**" (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن.

21- الوابل, عبدالرحمن بن علي (2005) "**دور الحوافز المادية والمعنوية في رفع مستوى أداء العاملين من وجهة نظر ضباط الأمن العام المشاركين في موسم الحج**" (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المراجع

المراجع الأجنبية:

1- Aaron.J.R (2015) "Structuring Executive Compensation Contracts: The Impact of Industry Technological Intensity" ***Journal of Management Policy and Practice*** *Vol. 16(3) 2015*.

2- Aduda,J (2011) "the relationship between executive compensation and firm performance in the Kenyan banking sector" ***Journal of Accounting and Taxation*** *3(6), 130-139.*

3- AlAdham, M., Qasem, M., Al-Nimer, M., & Yousef, A. A. (2015). The Impact of Marketing Strategy on Profitability in Medical Jordanian Corporations. ***International Business Research***, 8(11), 61. http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v8n11p61.

4- **Amman Stock Exchange Performance,2015,** Available:

http://www.ase.com.jo/ar/%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2015

5- Bagozzi, R., & Yi, Y. (1988). On the evaluation of structural equation models. **Journal of the academy of marketing science**, 16, 74-94. http://dx.doi.org/10.1007/BF02723327

6- Bahl.J (2015) "Impact of Employee Compensation on Firm's Performance" ***The International Journal of Business & Management***, *Vol. 3, issue 2, P 150-154, (ISSN 2321 –8916).*

7- Baker.G.P & Hall.B.J (2002) **"CEO Incentives and Firm Size**" Harvard Business School.

8- Bhunia.A & Mukhuti.S.S & Roy.S.G (2011) "Financial Performance Analysis- A Case Study" ***Current Research Journal of Social Sciences*** *3(3): 269-275, 2011, ISSN: 2041-3246.*

9- Buigut.K.K & Soi.N.C & Koskei.I.J (2015) "Determinants of CEO Compensation Evidence from UK Public limited companies***" International Journal of Business and Management:*** *Vol. 10, No.1:2015, P 223- 230, ISSN 1833-3580.*

10- Bussin, M. & Nel, M., (2015) "Relationship between CEO remuneration and company financial performance in the South African retail and consumer goods sector" ***AOSIS Open Journals Acta Commercii*** *15(1), Art. #240, 11 pages. http://dx.doi. org/10.4102/ac.v15i1.240*, University of Johannesburg, South Africa.

11- Bussin.M (2015) "CEO PAY - PERFORMANCE SENSITIVITY IN THE SOUTH AFRICAN CONTEXT" ***SAJEMS NS 18 (2015) No. 2:232-244*.**

12- Cerasi.V & Oliviero.T (2015) "**CEO Compensation, Regulation, and Risk in Banks Theory and evidence the financial crisis**" Bicocca University, Italy.

13- Cooper.M.J & Gulen.H (2015) "P**erformance for pay The relationship between CEO incentive compensation and future"** University of Utah, Utah.

14- Coughlan.A.T & Schmidt. R.M (1985) "**Executive Compensation, Management Turnover, And Firm Performance, An Empirical Study**" University of Rochester, USA.

15- Exchange (NYSE) Companies: An Empirical Study" ***Strategic Management Quarterly***, *2 (1), 47-62*.

16- Fallatah.Y.A (2015) "CEO Compensation Firm Performance and Corporate Governance: An Empirical Investigation of Saudi Arabia Companies*"* ***Management Research Report****, 3(6), 43-71.*

17- Field,A (2001), Discovering Statistics Using SPSS, 2nd Ed Sage.

18- Frydman,C & Jenter.D (2010) "CEO Compensation" **Annual Review of Financial Economics**, 2 (2010): 75-102.

19- Gabaix.X & Landier.A & Sauvagnat.J (2013) "**CEO PAY AND FIRM SIZEAN UPDATE AFTER THE CRISIS**", Cambridge.

20- Gibson.C.H (2008) **Financial Reporting and Analysis: Using Financial Accounting Information**. 11^{th} (ed.): South – western: Cengage Learning.

21- Harvery,J (2008) **Performance Management:** 2005 (ed.) Series no. 9, PP 4 – 6: London – United Kingdom.

22- Hayduk, L. (1987), "**Structural equation modeling with LISREL**", Johns Hopkings University Press.

23- Hu, L., & Bentler, P. (1999). Cutoff criteria for fit indexes in covariance structure analysis: Conventional criteria versus new alternatives. Structural Equation Modeling: ***A Multidisciplinary Journal****, 6(1), 1-55*. http://dx.doi.org/10.1080/10705519909540118

24- Hulster.K.D (2009) "**The Leverage Ratio**" Crisis Response, Public Policy for the Private Sector.

25- Kubo.K (2000) "**The Determinants of Executive Compensation and its Effect on Company Performance in Japan and in the UK**" London School of Economics and Political Science, London.

26- Merhebi,R. & Pattenden.K (2006) Australian chief executive officer remuneration pay and performance, **Accounting and Finance** 46, 481-497.

27- Moscu.R.G (2013) "Does CEO Duality Really Affect Corporate Performance?" ***International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences January*** *2013. 2(1), 2226-3624***.***

28- Myrs.R.11 (1990), Classical and Modern Regression with applications. 2nd Ed. Duxbury press, Boston.

29- Nulla.Y.M (2014) "The Comparative Study Between CEO Compensation, CEO Chairman Role and Accounting Performance in New York Stock" ***Strategic Management Quarterly,*** *Vol.2(1),PP. 47-62*, USA.

30- Olalekan.O.C & Bodunde.O.O (2015) "Effect of CEO Pay on Bank Performance in Nigeria: Evidence from a Generalized Method of Moments" ***British Journal of Economics, Management & Trade 9(2): 1-12, 2015, Article no.BJEMT.18824ISSN: 2278-098X.***

31- Poznanski.J & Sadownik.B & Gannitsos.I (2013) "**Financial Ratio Analysis**". The Demonstrating Value Initiative, Canada.

32- Qasem, M. F., Abukhadijeh, M. A., & AlAdham, M. A. (2016). Customer Relationship Management and Customer Retention in Jordanian Bank. ***International Business Research***, 9(9). http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v9n9p41.

33- Rankin,M (2011) "**Contemporary issues in accounting**",Wiley.

34- Sigler,K.J (2011) "CEO Compensation and Company Performance", ***Business and Economics Journal,*** *Volume 2011: BEJ-31, PP 1-8*.

35- Tariq,U (2010) "**Ceo Compensation Relationship With Performance And Influence Of Board Of Directors**", Gotland University.

36- Venanzi,D (2012) **Financial Performance Measures and Value Creation: The state of the art, SpringerBriefs in Business**: 2012, XI, 73 p. 3 illonoise., Softcover.

ملاحق الدراسة

(1−1): البيانات المالية لمتغيرات عينة الدراسة

(1−2): التحليل الإحصائي

(1−2−1): إختبار فرضيات الدراسة

(1−2−2): مصفوفة إرتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

(1−2−3): إختبار التوزيع الطبيعي

(1−2−4): إختبار التداخل الخطي وإختبار الإرتباط الذاتي

(1−2−5): نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على حقوق الملكية (ROE)

(1−2−6): نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على حقوق الملكية (ROA)

(1−2−7): نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على حقوق الملكية (EPS)

(1−2−8): نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة التابع المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي (Y)

(1−2−9): اختبار الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis)

ملاحق الدراسة

(1-1): البيانات المالية للتقارير المالية المنشورة (2011-2015):

Bank	Code	Financial Ratios	Data				
			2015	2014	2013	2012	2011
البنك العربي ش م ع	ARBK	ROE	4.38	8.90	8.75	6.74	6.90
		ROA	0.60	1.39	1.41	1.09	1.10
		EPS	0.67	0.63	0.65	0.49	0.49
		Compensation	618750	542625	432000	432000	432000
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	ABCO	ROE	10.40	9.14	8.76	8.44	9.56
		ROA	1.50	1.22	1.22	1.33	1.49
		EPS	0.14	0.12	0.12	0.11	0.13
		Compensation	406074	379027	358357	296245	288393
بنك الأردن	BOJX	ROE	11.70	14.04	12.85	13.12	13.91
		ROA	1.86	2.05	1.75	1.65	1.78
		EPS	0.26	0.30	0.26	0.23	0.23
		Compensation	725840	850561	528260	773000	616118
بنك القاهرة عمان	CABK	ROE	13.74	15.26	15.44	14.63	16.37
		ROA	1.69	1.89	1.84	1.74	1.89
		EPS	0.37	0.36	0.41	0.35	0.37
		Compensation	808902	404633	351958	308816	360016
بنك المال الأردني	EXFB	ROE	0.003	11.88	13.32	8.86	0.51
		ROA	1.06	1.76	1.96	1.37	0.10
		EPS	0.03	0.18	0.21	0.13	0.01
		Compensation	297818	395521	244865	233025	225375
البنك التجاري الأردني	JCBK	ROE	11.42	8.08	2.81	1.99	-1.45
		ROA	1.06	0.86	0.30	0.24	-0.17
		EPS	0.15	0.10	0.03	0.02	-0.02
		Compensation	434947	290000	292292	240262	482510
البنك الأردني الكويتي	JOKB	ROE	8.84	10.78	11.74	12.39	11.52
		ROA	1.45	1.79	1.86	1.93	1.75
		EPS	0.39	0.47	0.47	0.46	0.40
		Compensation	445046	415671	514813	450777	416343

البنك الأهلي الأردني	AHLI	ROE	7.28	11.06	5.63	8.87	9.16
		ROA	0.92	1.47	0.59	0.90	0.89
		EPS	0.13	0.20	0.10	0.16	0.18
		Compensation	497834	530961	365828	361843	8169
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBK	ROE	12.00	12.21	10.27	9.89	9.36
		ROA	1.57	1.63	1.48	1.47	1.44
		EPS	0.48	0.48	0.40	0.37	0.35
		Compensation	885840	908847	442870	401750	337017
بنك الإستثمار العربي الأردني	AJIB	ROE	10.5	11.60	10.94	10.21	9.07
		ROA	1.3	1.39	1.39	1.45	1.28
		EPS	0.14	0.15	0.15	0.14	0.12
		Compensation	417128	784332	384238	342128	335414
البنك الإستثماري	INVB	ROE	9.25	8.46	8.56	8.34	7.30
		ROA	1.69	1.54	1.53	1.59	1.39
		EPS	0.14	0.12	0.12	0.11	0.11
		Compensation	652465	624600	739706	320000	193333
بنك سوسيتيه جنرال الأردن	SGBJ	ROE	7.85	7.57	6.23	4.50	5.42
		ROA	0.83	1.06	1.09	0.99	0.90
		EPS	0.10	0.09	0.07	0.05	0.07
		Compensation	346195	308956	273624	299964	347580
بنك الإتحاد	UBSI	ROE	9.67	9.73	8.93	6.27	4.60
		ROA	1.21	1.17	1.17	0.84	0.71
		EPS	0.23	0.24	0.20	0.15	0.10
		Compensation	471190	450076	424840	278212	268724

(2-1): التحليل الإحصائي:

(1-2-1): اختبار فرضيات الدراسة/ اختبار الانحدار المتعدد

Regression

Notes

	Output Created	05-SEP-2016 17:41:08
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	65
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Compensation /METHOD=ENTER ROE ROA EPS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.06
	Memory Required	3456 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	EPS, ROE, ROA[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Compensation

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.453[a]	.206	.166	.25047

a. Predictors: (Constant), EPS, ROE, ROA

ANOVA[a]

	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.592	3	.197	5.260	.003[b]
	Residual	3.827	61	.063		
	Total	4.419	64			

a. Dependent Variable: Compensation

b. Predictors: (Constant), EPS, ROE, ROA

Coefficients[a]

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.360	.092		3.903	.000
	ROE	.313	.212	.261	2.018	.048
	ROA	.210	.138	.339	2.796	.024
	EPS	.130	.018	.396	3.366	.015

a. Dependent Variable: Compensation

(1−2−2): مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Notes

	Output Created	05-SEP-2016 17:42:42
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	65
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Compensations /METHOD=ENTER ROE ROA EPS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.04
	Memory Required	3504 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Correlations

Notes

	Output Created	05-SEP-2016 17:49:29
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	65
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
	Syntax	CORRELATIONS /VARIABLES=ROE ROA EPS Compensations /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Correlations

		ROE	ROA	EPS	Compensations
ROE	Pearson Correlation	1	.673**	.451**	.352
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	65	65	65	65
ROA	Pearson Correlation	.673**	1	.461**	.314*
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.011
	N	65	65	65	65
EPS	Pearson Correlation	.451**	.461**	1	.294*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.018
	N	65	65	65	65
Compensations	Pearson Correlation	.352	.314*	.294*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.011	.018	
	N	65	65	65	65

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

(3-2-1): اختبار التوزيع الطبيعي

Explore

Notes

	Output Created	05-SEP-2016 18:03:19
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	65
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values for dependent variables are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any dependent variable or factor used.
	Syntax	EXAMINE VARIABLES=ROE ROA EPS Compensations /PLOT BOXPLOT STEMLEAF NPPLOT /COMPARE GROUPS /STATISTICS DESCRIPTIVES /CINTERVAL 95 /MISSING LISTWISE /NOTOTAL.
Resources	Processor Time	00:00:03.75
	Elapsed Time	00:00:03.07

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
ROE	1.117	65	.130	.963	65	.101
ROA	.522	65	.054	.943	65	.052
EPS	1.081	65	.061	.909	65	.059
Compensations	2.014	65	.200	.664	65	.177

a. Lilliefors Significance Correction

(4–2–1): اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

Notes

	Output Created	05-SEP-2016 18:11:16
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	65
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COLLIN TOL /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Compensations /METHOD=ENTER ROE ROA EPS /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02
	Memory Required	3520 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	EPS, ROE, ROA[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Compensations

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	Durbin-Watson
1	2.011[a]

a. Predictors: (Constant), EPS, ROE, ROA

b. Dependent Variable: Compensations

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	ROE	.958	1.044
	ROA	.850	1.177
	EPS	.778	1.286

a. Dependent Variable: Compensations

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=e2015 e2014 e2013 e2012 e2011 ROE
  /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

(5-2-1): نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على حقوق الملكية (ROE)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
e2015	13	.00	13.74	9.0025	3.60477	-0.39	2.366
e2014	13	7.57	15.26	10.6700	2.32468	0.575	-0.346
e2013	13	2.81	15.44	9.5562	3.43373	-0.244	0.017
e2012	13	1.99	14.63	8.7885	3.47100	-0.203	0.084
e2011	13	-1.45	16.37	7.8638	4.90941	-0.298	0.195
ROE	65	-1.45	16.37	9.1762	3.64797	-0.682	0.831
Valid N (listwise)	13						

(1−2−6): نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على الأصول (ROA)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
a2015	13	.60	1.86	1.2877	.37967	-0.253	-0.875
a2014	13	.86	2.05	1.4785	.34573	-0.108	-0.625
a2013	13	.30	1.96	1.3531	.49021	-0.719	0.512
a2012	13	.24	1.93	1.2762	.45482	-0.84	0.833
a2011	13	-.17	1.89	1.1192	.62832	-0.868	0.153
ROA	65	-.17	2.05	1.3029	.47024	-0.828	0.893
Valid N (listwise)	13						

(1−2−7): نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل العائد على السهم (EPS)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
s2015	13	.03	.67	.2485	.18151	0.182	0.968
s2014	13	.09	.63	.2646	.17246	0.562	-0.09
s2013	13	.03	.65	.2454	.18428	0.681	0.231
s2012	13	.02	.49	.2131	.15424	0.742	-0.765
s2011	13	-.02	.49	.1954	.16003	0.545	-0.867
EPS	65	-.02	.67	.2334	.16744	0.651	-0.094
Valid N (listwise)	13						

(1−2−8): نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة التابع المزايا المالية الممنوحة للرئيس التنفيذي (Y)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
c2015	13	297818	885840	539079.15	182825.143	-0.39	2.366
c2014	13	290000	908847	529677.69	204652.356	0.575	-0.346
c2013	13	244865	739706	411819.31	130317.800	-0.244	0.017
c2012	13	233025	773000	364463.23	139892.311	-0.203	0.084
c2011	13	8169	616118	331614.79	148020.788	-0.298	0.195
Compensation	65	8169	908847	435330.84	179982.909	-0.682	0.831
Valid N (listwise)	13						

(9-2-1): اختبار الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c2015	13	297818	885840	539079.15	182825.143
c2014	13	290000	908847	529677.69	204652.356
c2013	13	244865	739706	411819.31	130317.800
c2012	13	233025	773000	364463.23	139892.311
c2011	13	8169	616118	331614.79	148020.788
Compensation	65	8169	908847	435330.84	179982.909
Valid N (listwise)	13				

Statistics

		e2015	e2014	e2013	e2012	e2011	ROE
N	Valid	13	13	13	13	13	65
	Missing	52	52	52	52	52	0
Skewness		-.390	.575	-.244	-.203	-.298	-.682
Std. Error of Skewness		.616	.616	.616	.616	.616	.297
Kurtosis		2.366	-.346	.017	.084	.195	.831
Std. Error of Kurtosis		1.191	1.191	1.191	1.191	1.191	.586

Statistics

		a2015	a2014	a2013	a2012	a2011	ROA
N	Valid	13	13	13	13	13	65
	Missing	52	52	52	52	52	0
Skewness		-.253	-.108	-.719	-.840	-.868	-.828
Std. Error of Skewness		.616	.616	.616	.616	.616	.297
Kurtosis		-.875	-.625	.512	.833	.153	.893
Std. Error of Kurtosis		1.191	1.191	1.191	1.191	1.191	.586

Statistics

		s2015	s2014	s2013	s2012	s2011	EPS
N	Valid	13	13	13	13	13	65
	Missing	52	52	52	52	52	0
Skewness		.182	.562	.681	.742	.545	.651
Std. Error of Skewness		.616	.616	.616	.616	.616	.297
Kurtosis		.968	-.090	.231	-.765	-.867	-.094
Std. Error of Kurtosis		1.191	1.191	1.191	1.191	1.191	.586

Statistics

		c2015	c2014	c2013	c2012	c2011	Compensation
N	Valid	13	13	13	13	13	65
	Missing	52	52	52	52	52	0
Skewness		.678	.812	.267	.284	-.301	.890
Std. Error of Skewness		.616	.616	.616	.616	.616	.297
Kurtosis		-.631	-.585	2.396	1.362	1.438	.764
Std. Error of Kurtosis		1.191	1.191	1.191	1.191	1.191	.586